

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

سلسلة التأصيل العامي (٢)

تَعَالِيَةُ التَّحْفَاتِ

عَلَى مَنْظُومَةِ طَرْفَةِ الطَّرَفِ

فِي مُصْطَلَحٍ مِنْ سَلَفٍ

لِلشَيْخِ

أحمد بن سيدي محمد الشنقيطي

حَقَّقَهُ وَهَدَيْتَهُ وَعَلَّمَهُ عَلَيْهِ

أبو العالية المحمدي

مكتبة الفرقان

عجمان

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

تَعَالَيْكَ التَّحَفَاتُ

عَلَى مَنْظُومَةِ طَرْفَةِ الْقَلْفِ
فِي مَضْطَامٍ مِّنْ أَيْدِيكَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلسلة التأصيل العلمي (٢)

تعليل التحف

على منظومة طرفة الطرف

في مصطلح من سلف

لشيخ

أحمد بن سيدي محمد الشنقيطي

مفتة دفتيه وعلم عليه
أبو العالية المحمدي

مكتبة الفرقان

عجمان

مجموع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

مكتبة الفرقان

عجمان - هاتف وفاكس ٤٤٤٤٣٥

دولة الإمارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين ..

إن الحمد لله نحمده و نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله

{ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون }

{ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها

وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان

عليكم رقيباً } . { يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم

أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً }

أما بعد : فإن أصدق الحديث كلام الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر

الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار ..

وبعد :

فإنه مما لا يخفى على كل مسلم نبيل فضلاً عن المتعلم أو العالم الجليل ، ما

في علم الحديث من خير جزيل ، وماله من فضيلة عظيمة ، ودرجة بين العلوم

رفيعة فإنه المبين للقرآن ، والعمدة في معرفة تفاصيل ما يجب من عمل الأركان ،

وتحقيق الحق فيما يجب اعتقاده بالجنان ، فأهميته غدت أسطع نوراً وبدراً ، وأهلته

لم يزلوا أرفع درجة وقدر ، لذلك أولى أهل العلم سابقاً وحاضراً اهتمامهم بهذا

العلم فصنفوا فيه الأسفار ، وتكبدوا في سبيله مشقة الأسفار حرصاً منهم على

تحمل الوحي ، وحفظ الأخبار ، فوفوا في هذا الباب ، ونقوه من كل ما شابه من

وصمة وعاب .

ومن هذه الجهود ما أصلوه من أصول غاية في الدقة لتمييز الصحيح من السقيم ، ورسم لنهج واضح مستقيم لضبط قواعد التقويم لما نقل عن الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم ، وهو ما سُمِّيَ بعلم مصطلح الحديث فإنه كالأصل للحديث ، والقاعدة في التحديث .

وقد كثرت في ذلك المصنفات ، وانتشرت في فنونه المؤلفات . ومن هنا وجمعاً لمتفرق آرائهم ، وتقريباً لمتناثر أفكارهم أردت إخراج هذا النظم اللطيف الذي دفعه إلي أخي في الله الشيخ أحمد بن مود الحكيم الشنقيطي — وفقه الله — مردفاً بشرح موجز للشيخ أحمد بن سيدي محمد الجنكي الشنقيطي — وفقه الله — مكتوباً بالخط المغربي

وتعتبر هذه المنظومة مقدمة مفيدة جداً لعلم المصطلح من حيث المصطلحات لا من حيث التطبيقات ، ولما كان الشرح مفتقراً إلى التهذيب ، ومُعوزاً إلى التعليق والترتيب — وقد كان الشارح وفقه الله قد منحني الإذن في التصويب — استعنت رب البريات في تهذيبه وترتيبه وزيادة المنقوص ، وتوثيق النصوص ، وقد سلكت فيه المسلك المألوف من نقل للنص وضبطه وترقيم للأبيات وتقسيم للموضوعات مع عزو للآيات ، وتخريج للأحاديث النبويات ، وتعليق على بعض الفقرات ، مع إضافة لقليل من الأبيات إما من إنشائي أو من بعض المنظومات ، وكل ذلك حسب الإمكان مع الاختصار الشديد ، وأكثر الأحاديث معزوة إلى تخريجات العلامة الألباني — حفظه الله — .

وقد حذفت مقدمة طويلة للشارح في تاريخ هذا العلم لوجودها في مقدمة الترجمة وغيرها ، وحتى لا يطول الشرح ، لأن الغرض إيضاح معاني الأبيات لتكون عمدة للغوص في المطولات .

وقد شجعتني على الإقدام على هذا العمل ما لهذه المنظومة من مميزات

عديدة منها :

▪ أنها تُعتبر العمدة عند أهل المغرب لمن أراد دراسة المصطلح كالبِقونية عند أهل المشرق .

▪ أنها مُختصرة في قليل من الأبيات. وعدتها خمسون بيتاً .

▪ أنها أوسع بكثير من المنظومة البِقونية ، مع أن فارق الأبيات قليل ، وقد وجدت البِقونية اهتماماً كبيراً مع ما فيها من تعقبات .

▪ أنها تتميز بمتانة لغوية لما يتحلى به ناظمها من قوة في العربية ، هذا

بالإضافة إلى مميزات سيلحظها كل ألمعي مطالع لائحة له كالبدرد الطالع .

وسمى الناظم منظومته "بطرفة الطرف في مصطلح من سلف". وأما الشرح

فهو كذلك تحفة من التحف معلقة على تلك الطرف ، وأسماه " تعليق التحف على طرفة الطرف " .

وقد أجاد فيه الشارح — وفقه الله — وكان تهذيبي وتعليقي على عجالة

للانشغال الشديد بطلب العلم الشرعي وغيره ، وعدم التفرغ للكتابة مع قلة

المراجع ، فكل هذه أعذار ألتمس من القراء الكرام قبولها .. وبالله التوفيق .

والحمد لله رب العالمين.

قيده

أبو العالية المَحَسبيّ

— ١٤١٧ هـ —

ترجمة موجزة للناظم — رحمه الله —

هو أبو عبد الله محمد العربي بن الشيخ أبي المحاسن يوسف الفاسي . الشيخ الإمام العلامة العمدة المحقق الفهامة ، المتبحر في العلوم الحامل للواء المشور والمنظوم ولد — رحمه الله — في شوال سنة (٩٨٨هـ) وتوفي بتطوان في ربيع الثاني سنة (١٠٥٢هـ) .

شيوخه:

أخذ عن أبي الطيب الزياتي ، وعن والده أبي المحاسن ، وشقيقه أحمد ، وعمه عبد الرحمن ، والشيخ العصار ، ولازمه وانتفع به وأجازه ، والمري وابن عمران و السفياي ومحمد القنطري والمركني ، وسند هؤلاء وبقية شيوخه مقرر بفهرسته ، واجتمع بأبي عبد الله الدلائي وانتفع به .

تلاميذه:

أما من تخرج على يده — رحمه الله — فهم جماعة : بنوه الأربعة عبد الوهاب ويوسف وعبد العزيز وعبد السلام ، وابن أخيه عبد القادر بن علي الفاسي ، وابن أخيه محمد بن أحمد الفاسي وغيرهم .

مؤلفاته:

- مرصد المعتمد في مقاصد المعتقد .
- تلقيح الأذان بتلقيح البرهان .
- الطالع المشرق في أفق المنطق .
- نظم للأجرومية .
- عقد للدرر في نظم نخبة الفكر — وله عليه شرح) .
- منظومة في المصطلح .
- وأخرى هي طرفة الطرف) التي بين أيدينا .
- منظومة في الزكاة ، وشرح على القصيدة السقراطية .

- ومراة المحاسن (في مناقب والده) .
- وغير ذلك كثير^١ .

^١ . ترجمته في شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، ص ٣٠٢ ، دار الفكر .
وفتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور ، ص ٢١٩ ، دار الغرب .
أفاده الشيخ أحمد بن مود الشنقيطي — وفقه الله — .

منظومة طرفة الطرف

وَصَلَوَاتُهُ تَسِيحٌ لَا تَرِيثُ
 وَصَحْبِهِ وَنَاقِلِي أَقْوَالِهِ
 بِنَظْمِ أَلْقَابِ الْحَدِيثِ دُرَرًا
 جُهْدُ مَقْلٍ جَادٍ بِالذِّي وَجَدُ
 وَاللَّهُ أَسْتَهْدِي إِلَى الصَّوَابِ
 وَالسَّنَدُ الَّذِي لَهُ بِهِ وَصِلُ
 بِنَقْلِ عَدَلٍ ضَبْطُهُ قَدْ كَمَلَا
 وَلَا شُدُودٍ فَاعِنَ بِالتَّحْصِيلِ
 إِلَّا كَمَالَ الضَّبْطِ فَهُوَ خَفَا
 فِي شَرْطٍ أَوْ أَكْثَرَ وَاعْتَلَلُ
 بِغَيْرِ حَصْرِ وَلَهُ الْعِلْمُ اسْتَدَّ
 زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ فَمَشْهُورٌ سَمَا
 وَمَا رَوَى الْوَاحِدُ بِالْغَرِيبِ مِيزُ
 أَفْضَلِ مَنْ إِلَى الْأَنْبَاءِ أُرْسِلَا
 لِقَائِلٍ وَلَوْ بِهِ الْوَقْفُ حَصَلُ
 فَذَلِكَ الْمَقْطُوعُ عِنْدَ مَنْ سَلَفُ
 رَوَاتِهِ بِنِسْبَةٍ إِلَى سَنَدُ
 فَذَلِكَ الْعَالِي وَهَذَا النَّازِلُ
 مَتَّفِقًا فَذَلِكَ الْمُسْتَسَلُّ
 شِيخَانِ فِي اسْمِ رَوَى وَمَا فَرَّقُ
 إِلَى تَمَامِهِ الْمُعَلَّقُ دَعَا

١- حَمْدًا لِمَنْ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثُ
 ٢- عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ
 ٣- وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ أَعْيَانِ الْوَرَى
 ٤- فَمَا أَلُوتُ فِي ابْتِدَارِ مَا قَصَدُ
 ٥- مُقْتَصِرًا فِيهِ عَلَى الْأَلْقَابِ
 ٦- الْمَتْنُ مَا رَوِيَ قَوْلًا وَنَقْلًا
 ٧- ثُمَّ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ مَا اتَّصَلَا
 ٨- إِلَى النَّهَائِيَةِ بِلا تَعْلِيلِ
 ٩- وَالْحَسَنُ الَّذِي الشَّرُوطَ اسْتَوْفَى
 ١٠- ثُمَّ الضَّعِيفُ مَا بِهِ اخْتِلَالُ
 ١١- وَالْمُتَوَاتِرُ الَّذِي رَوَى عَدَدُ
 ١٢- وَغَيْرُهُ خَيْرٌ وَاحِدٍ وَمَا
 ١٣- وَمَا رَوَاهُ اثْنَانِ يُسَمَّى بِالْعَزِيزِ
 ١٤- وَسَمَوًا الْمَرْفُوعُ مَا انْتَهَى إِلَى
 ١٥- وَمِثْلُهُ الْمُسْنَدُ أَوْ ذَا مَا وَصِلُ
 ١٦- وَمَا انْتَهَى لِتَابِعِيٍّ وَوَقِفُ
 ١٧- وَإِنْ يَكُنْ فِي سَنَدٍ قَلٌّ عَدَدُ
 ١٨- وَفِيهِمَا اتِّحَادُ مَتْنٍ حَاصِلُ
 ١٩- وَإِنْ لِكُلِّ رَاوٍ أَمْرٌ يَحْصُلُ
 ٢٠- وَالْمُهْمَلُ الَّذِي لِرَاوِيهِ اتَّفَقُ
 ٢١- مَا أَوَّلَ السَّنَدِ سَاقِطٌ وَلَوْ

٢٢- وإن يكن سقط بعد التابعي
 ٢٣- وساقط الواحد لا في الطرفين
 ٢٤- وساقط اثنين تواليًا وإن
 ٢٥- وإن يكن سقوطه خفيًا
 ٢٦- فهو مع القصد مداس خفي
 ٢٧- وإن يزد رآو ونقص فضلاً
 ٢٨- زيادة الثقة مما قبلاً
 ٢٩- والراجح المحفوظ والمقابل
 ٣٠- وإن تجد مشاركا للراوي في
 ٣١- وإن تجد موافقا في المعنى
 ٣٢- وحيث لا فمفرد والبحث عن
 ٣٣- وإن يكن راويه يقصد الكذب
 ٣٤- وربما أطلق فيما اتفقا
 ٣٥- وإن يكن متهماً به فقط
 ٣٦- وما روى فاسق أو غافل أو
 ٣٧- وقد يقيد بما خالف ما
 ٣٨- وما به وهم خفي يعقل
 ٣٩- وما به اختلاف متن أو سند
 ٤٠- والمدرج الذي أتى في سنده
 ٤١- والثابت المقبول إن هو سلم
 ٤٢- وحيث لا والجمع فيه يحتذى

فذلك المرسل دون دافع
 منقطعاً يدعى ولو في موضعين
 في موضعين معضلاً فاعلم زكن
 إذ ليس في تاريخه مأتياً
 ودون قصد هو مرسل خفي
 فذلك المزيد فيما اتصل
 إن لم يخالف عدداً أو عدلاً
 يبنى له من لفظ شذ فاعل
 شيخ فذا متابع به فقي
 فقط بالشاهد هذا يعنى
 ذلك بالاعتبار يسمى حيث عن
 فذلك الموضوع طرحه يجب
 فيه بلا قصد لأن يختلقا
 فذلك المتروك عند من فرط
 ذو غلط فحش منكرأ دعوا
 لثقة وذا بمعروف سما
 مع التأمل هو المعلل
 مضطرب إن لم يبين ما يعتمد
 ومتمه ما ليس منه فاقتده
 من المعارض فبالحكم سم
 فإنها مختلف الحديث إذا

- ٤٣- وَحَيْثُ لَا وَعُرِفَ التَّارِيخُ
 ٤٤- ثُمَّ غَرِيبُ اللَّفْظِ مَا يَحْتَاجُ فِي
 ٤٥- وَإِنْ يَكُنْ يَغْمُضُ مِنْ مَعْنَاهُ لَا
 ٤٦- مَا غَيْرَ النَّقْطِ هُوَ الْمُصَحَّفُ
 ٤٧- وَالْمُبْهَمُ الَّذِي بِمَتْنٍ أَوْ سَانِدٍ
 ٤٨- وَقَدْ تَنَاهَتْ طَرْفَةٌ مِنَ الطَّرْفِ
 ٤٩- مَخْتَوْمَةٌ بِحَمْدٍ مِّنْ سَنَاهَا
 ٥٠- مَخْتَوْمَةُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ

فَذَلِكَ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ
 مَعْنَاهُ لِلُّغَةِ إِذْ لَمْ يُؤَلَّفِ
 مِنْ لَفْظِهِ فَهُوَ الْمُسَمَّى مُشْكَلاً
 وَإِنْ يَكُنْ فِي الشَّكْلِ فَالْمُحَرَّفُ
 بِتَرْكِ تَعْيِينِ لِمَذْكَورٍ وَرَدُّ
 آخِذَةً مِّنَ الْمُهِمِّ بِطَرْفِ
 سَنِيَّةٍ يَجْلُو الدُّجَى سَنَاهَا
 عَلَى الَّذِي اصْطَفَى لِالْحِتَامِ

مُقَدِّمَةُ النِّظْمِ

- ١- حَمْدًا لِمَنْ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ
 - ٢- عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ
 - ٣- وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ أَعْيَانِ الْوَرَى
 - ٤- فَمَا الْوْتُ فِي ابْتِدَارِ مَا قَصَدُ
 - ٥- مُقْصِرًا فِيهِ عَلَى الْأَقَابِ
- وَصَلَوَاتُهُ سِحٌّ لَا تَرِيثُ
وَصَحِيحِهِ وَتَأْقِيلِي أَقْوَالِهِ
بِنِظْمِ أَقَابِ الْحَدِيثِ دُرَرًا
جُهْدٌ مُقِلٌّ جَادَ بِالَّذِي وَجَدُ
وَاللَّهِ أَسْتَهْدِي إِلَى الصَّوَابِ

قَوْلُهُ: (حَمْدًا)

- بالنصب معمول^١ لفعل محذوف والتقدير أحمد الله حمداً ، فالجملمة فعلية اختارها لدلالاتها على التجدد والحدوث^٢ .
- ومعنى الحمد : قيل مرادف للمدح والشكر ، والراجح التغاير بين هذه الألفاظ ، فإن الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري من نعمة وغيرها ، والمدح يعم الاختياري وغيره ، لذلك يُقال مدحته على حسنه ولا يُقال حمدته عليه ، والشكر فعل يُبنى عن تعظيم المنعم بمقابلة النعمة سواء كلن باللسان أو الجنان أو الأركان ، فمورد الحمد خاص وهو اللسان ، ومتعلقه عام وهي النعمة وغيرها ، والشكر مورد عام ، ومتعلقه خاص على عكس الحمد^٣ ، ويتعدى الحمد باللام كما قال هنا " لمن " .

^١ . المعمول هو ما يقع عليه عمل العامل ، وهو هنا مفعول مطلق . والمعمولات هي الأسماء جميعاً ، والفعل المضارع . وللتوسع انظر موسوعة (النحو الصرف والإعراب) ص ٦٣٦ .

^٢ . وبعضهم يرضى التعبير بالجملمة الاسمية ، وذلك لوجهين : أولاً : أنه علي نسق الكتاب العظيم ، ثانياً : أن الإسمية دالة على الدوام والثبات فهي أبقى بالمقام . انظر لوامع الأنوار البهية (٣٧/١) .

^٣ . وهذا ما يسمى بعلاقة العموم والخصوص الوجهي أو من وجه . انظر آداب البحث والمناظرة ص ٢٧ .

• وافتتح الناظم الحمد اقتداء بكتاب الله^١ ، وعملاً بقوله ﷺ : " كل أمر ذي بال لا يُبدء فيه بالحمد لله فهو أقطع"^٢ .

قوله: (أحسن الحديث) : هو كتاب الله كما قال تعالى : {الله نزل أحسن الحديث} ^٣ . ولا يخفى حُسن براعة الاستهلال^٤ لمناسبة لفظ الحديث لأن الموضوع هو مصطلحه ، وثَمَّ مناسبة أخرى وهي أن معاني الحديث من المولى عز وجل .

قوله: (وصلواته تسح): الصلاة هي من الله تعالى تشریف وتكرمة ، ومن الخلق طلب ذلك له ، والمراد طلب الزيادة لا طلب أصل الصلاة .
تسح : أي تصب الصب الكثير ، يُقال : سح الماء سحاً من باب سال من فوق إلى أسفل^٥ .

قوله: (لأتريث)

من الريث وهو الإبطاء كالتريث ، وكذلك التريث للإعياء^٦ .

قوله: (على الرسول)

استغنى بهذا الوصف للنبي ﷺ عن التصريح باسمه تعظيماً لشأنه وتفخيماً لقدره لما فيه من الإشارة إلى انفراده وعدم المشارك له فيه فلا ينصرف الذهن عند سماعه إلى غيره^٧ .

^١ . كما في سورة الفاتحة .

^٢ . هذا الحديث اشتهر بين العلماء . رواه أبو داوود (٤٨٤٠) وابن ماجه (١٨٩٤) والدارقطني في سنته ص (٨٥) بألفاظ متقاربة عن أبي هريرة ، وقد أطلال فيه العلامة الألباني نفسه واستقصى طُرُقَه وحكم عليه بالضعف للاضطراب في الزهري فراجعه في الإرواء (٣٠/١) .

^٣ . الزمر (٢٣) .

^٤ . براعة الاستهلال : هو أن يحضر في أول كلامه إشارة إلى ما سبق الكلام لأجله . انظر حلية اللب المصنوع للدمشقي ص (١٧٤) .

^٥ . انظر القاموس المحيط ص (٢٨٥) .

^٦ . القاموس ص (٢١٨) .

^٧ . يتحقق ذلك باعتبار (أل) في الرسول للعهد الذهني .

قوله: (المصطفى)

أي المختار ، روى الطبراني في الأوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال :
" إن الله عز وجل اختار خلقه ، فاختار منهم بني آدم ، ثم اختار بني آدم فاختار
منهم العرب ، ثم اختار العرب فاختار منهم قريشاً ، ثم اختار قريشاً فاختار
منهم بني هاشم ، ثم اختار بني هاشم فاختارني منهم ، فلم أزل خياراً من خيار
ألا من أحب العرب فبحي أحبهم ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم " ^١ .

قوله: (وآله)

هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم ، وقيل وبني المطلب كما للشافعية ^٢ .

قوله: (وصحبه)

الصحب جمع صاحب ^٣ ، مثل ركب وراكب ، وجمع صاحب أيضاً على
صحابة ، ولم يُجمع فاعل على فعالة بالفتح غير هذا ، والصحابي بياء النسب مفرد
الصحابة فرق بينهما بآياء كحرس وحرسي .
والصاحب المعاصر ^٤ ، واصطلاحاً من لقي الرسول صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على
الإسلام ، ولو تخللت ردة على الأصح كما قال الحافظ ابن حجر ^٥ .

قوله: (وناقلي أقواله)

كذلك بالتبعية وهم أصحاب الحديث .

^١ . الحديث أورده الألباني في ضعيف الجامع (١٥٣٤) وعزاه إلى الحاكم عن ابن عمرو ، ورواه البيهقي في الكبرى (١٣٤/٧)
باب اعتبار النسب في الكفاءة عن محمد بن علي مرسلأ . وقال هذا مرسل حسن ، ولكن دون آخره من قوله (فلم أزل ..) ،
ورواه بالفاظ مختلفة في الدلائل (١٣٠/١) عن واثلة بن الأسقع موافقاً للفظ مسلم .

^٢ . وفرق بعضهم فجعل الأئ في الدعاء عامة لكل أتباع النبي صلى الله عليه وسلم وفي الأحكام كالزكاة بنو هاشم ونظم هذا المذهب بقوله :
آل النبي في الدعاء كل تقي وفي الزكاة نحل هاشم النقي .

^٣ . وعند النحويين أن صحباً ونحوه اسم جمع لصاحب أفاده الشيخ محمد عبد الله الصديق في حاشية الشرح .

^٤ . معجم لغة الفقهاء ص ٢٦٩ .

^٥ . نغية الفكر مع الترجمة ص (٥٥) .

قوله: أشار بعض أعيان الورى

لم نحدد لاسم المشار إليه ، وربما كان من طلبة العلم المعاصرين له .
الأعيان : أشرف الناس ، ومنه قيل للأخوة الأشقاء أعيان^١ .
الورى : الخلق .

قوله: بنظم ألقاب الحديد دررا

النظم : ضد النثر ، تقول نظمت الخرز في سلك فانتظم .
اللقب : النبز ، والجمع ألقاب ، واللقب ما أشعرَ بمدح أو ذم .
الحديث : لغة الحديد ، ويجمع على أحاديث على خلاف القياس^٢ .
واصطلاحاً : هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف
خُلقي أو خُلقي .

الدرر : جمع درة ، وكذا تُجمع على الدر والدرات وهي اللؤلؤة العظيمة^٣ .

قوله: فما ألوت في ... إلى آخر البيت .

أي فما قصرت في مبادرة ما طلب مني ، ولكن ما أتيت به لا يتعدى كونه
جهداً مُقلِّ جاد بالذي وجد .

مقتصراً فيه على الألقاب لأنها التي طلبت مني، وهي التي تناسب الاختصار .

قوله: والله أستهدي إلى الصواب

تقدم المعمول على العامل يؤذن بالحصر^٤ ، أي : لا أطلب الهداية من غير الله تعالى فهو
القادر عليها، وما سواه لا ينفع ولا يضر فهو الهادي إلى الصواب لا رب غيره وبهذا
انتهى الناظم من مقدمته ليدلف إلى صلب الموضوع وبدايته في المتن والسند
والله الموفق .

١ . انظر معجم لغة الفقهاء ص (٧٨) .

٢ . إذ قياس الوصف على وزن فعيل إما فعال أو فعلاء على تفصيل في ذلك . انظر ضياء السالك (٤/٢٠٠ و ٢٠٥) وشرح ابن عقيل (٤٨١/٢) .

٣ . القاموس المحيط ص (٥٠٠) .

٤ . المعمول هنا هو لفظ الجلالة لأنه مفعول به ، والعامل هو أستهدي ، وأصل الجملة (وأستهدي الله) ولكنه قدم المفعول به على الفعل لإفادة الحصر كما ذكره الشارح .

المتن والسند

٦- المتن ما روي قولاً وتقلً .
والسند الذي له به وصل .

أولاً : المتن :

- بسكون التاء ، لغة ما صلب وارتفع من الأرض .
- واصطلاحاً : ما ينتهي إليه السند من الكلام .
- وسمي بذلك لأن المسند يقوي الحديث بسنده ويرفعه إلى قائله .

ثانياً : السند :

- لغة : مأخوذ من قولهم فلان سند ، أي معتمد عليه .
- واصطلاحاً : سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن فكأن المتن يعتمد عليه في الصحة .

فوائد : للإسناد معنيان :

- الأول عزو الحديث إلى قائله مسنداً .
- والثاني : بمعنى السند ، ومنه قولهم : إسناده صحيح .
- المُسند : بفتح التون له معنيان :
- الأول كل كتاب جمع فيه مرويات صحابي أو أكثر على حدة كمسند الإمام أحمد ، ومسند عبد الله بن عمر لمحمد بن إبراهيم الطرسوسي^١ .
- الثاني : الحديث المرفوع المتصل بسنداً^٢ .

^١ . هو الخافظ أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم البغدادي ثم الطرسوسي نزيل طرسوس ، ولد سنة ١٨٠هـ . حدث عنه أبو حاتم . قال أبو داود : ثقة ، وقال الحاكم : صدوق كثير النعم ، وقال أبو بكر الخلال : أبو أمية رفيع القدر جداً ... مات بطرسوس سنة ٢٧٣هـ . انظر سير أعلام النبلاء (٩١/١٣) . وحقق مسنده أحمد راتب ونشر عن دار الفانيس سنة ١٣٩٣هـ .
^٢ . ذكره البيهقي بقوله : (والمسند المتصل الإسناد من رواه حتى المصطفى ولم ين)

المُسْنَدُ : بكسر النون : هو من يروي الحديث بسنده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية^١ .
الإسناد أو السند له مكانة عظيمة عند أهل الحديث لذلك قال عبد الله بن المبارك : " الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " ^٢ .

^١ . قال محمد حبيب الله الشنقيطي مقررأ معنى المسند بالكسر :

ونسأقل الحديث بالإسناد يُدعى بِمُسْنَدٍ بلا انتقاد

كان له علم به أو ليس له إلا رواية الحديث مكتملة

انظر نظم هدية المغيب في أمراء المؤمنين في الحديث ص ٣٤ .

^٢ . انظر مقدمة صحيح مسلم (١٢٠/١) طبعة دار ابي حيان .

الصحيح

- ٧- تَمَّ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ مَا اتَّصَلَ يَنْقُلُ عَدْلٌ ضَبْطُهُ قَدْ كَمَلَا
٨- إِلَى التَّهَابَةِ بِلا تَعْلِيلٍ وَلَا شُدُوزٍ فَاعْنُ بِالْحَصِيلِ

الصحيح هو القسم الأول من الأقسام هنا ، ويُراد به الصحيح لذاته وهو :
لغةً : ضد السقيم .

اصطلاحاً : ما أشار إليه الناظم في البيتين وهو : ما نقله عدل تام الضبط
عن مثله متصل السند غير معل ولا شاذ^١ .

شرح التعريف:

اشتمل التعريف على خمسة شروط يجب توافرها في الصحيح وهي :

(١) **عدالة الراوي:** العدالة لغة : مصدر عدل يعدلُ بالضم فيهما وعدولة
فهو عدل ، والعدل من الناس المرتضى قوله وحكمه ، يقال رجل عدل : رضا
ومتنع في الشهادة . والعدل يُطَلَقُ على الواحد وغيره ، فيقال : هو عدل ، وهما
عدل وهم عدل ، وهي عدل وهن عدل^٢ .

ولبعضهم العدل : من يجتنب الكبائر ، ويتقي في الأغلب الصغائر .

وقيل : العدل في كل زمان ومكان وكل قوم بحسبهم .

وخرج بقيد العدل : الكاذب والمتهم بالكذب ، والفاسق والمبتدع والمجهول .

(٢) **كونه تام الضبط** وأشار إليه الناظم بقوله : (ضبطه قد كملًا)

والضبط لغة : حفظ الشيء بجزم ، والضبط قسمان :

^١ . هذا أشهر تعريفات الصحيح ، انظر التقييد والإيضاح ص ١٨ ، والباعث الخبيث (٩٩/١) تدريب الراوي (٤٣/١) ، الاقتراح

ص (١٥٢) ، فتح المغيب (١٦/١) .

^٢ . القاموس المحيط (١٣٣٢) .

الأول : ضبط الصدر : وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

الثاني : ضبط الكتاب : وهو صيانتة عنده من يوم سمع ما فيه وصححه إلى أن يؤدي منه .

كيف يعرف ضبط الراوي ؟..

يعرف ضبط الراوي بموافقته للثقات في الرواية في الغالب ، ولو من حيث المعنى ، وإن كثرت مخالفته لهم أحتل ضبطه ولم يحتج به .
وخرج بقيد الضابط الواهم وكثير الغفلة وفاحش الغلط وسئى الحفظ وضعيف الضبط أو مخالفة الثقات .

٣) الاتصال: وهو أول ما ذكره الناظم بقوله : " ما اتصلا " ثم أكمله في البيت الثاني بقوله " إلى النهاية " أي إلى الرسول أو الصحابي .

والمتمصل : هو ما سلم إسناده من سقوط راو منه ، وذلك بأن يكون كل راو من رواته سمع ذلك الخبر من شيخه .

فخرج بقيد الاتصال ما ليس بمتصل كالمقطع^١ والمعضل^٢ والمرسل^٣ وغيره كما سيأتي .

٤) عدم العلة : وأشار إليه بقوله : " بلا تعليل " .

العلة لغة : المرض . واصطلاحا :^٤ سبب خفي يقدر في صحة الحديث .

كيف تعرف العلة ..؟

أولا : لا يطلع على العلة إلا فرسان هذا الشأن لذلك لم يخض فيه إلا القليل من الأئمة .

^١ . سيأتي عند قول الناظم : (وساقط الواحد لا في الطرفين

^٢ . سيأتي عند قول الناظم : (وساقط اثنين تواليا وإن

في موضعين معضلا واعلم زكن) ص (٥٢) .

^٣ . سيأتي عند قوله : (وإن يكن سقط بعد التام

فذلك المرسل دون دافع) ص (٤٨) .

^٤ . انظر علوم الحديث ص ٨١ ، التكت على كتاب ابن الصلاح (٧١٠ / ٢) .

ثانيا : يستعان على إدراك العلة بتفرد الراوي أو مخالفته للثقات مع قرائن أخرى تضم إلى ذلك يهتدي بها البصير .

٥) **عدم الشذوذ** : أشار إليه بقوله : " ولا شذوذ " .

الشذوذ لغة : الانفراد .

اصطلاحا مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه^١، عرفه السيوطي^٢ بقوله :

وَذُو الشذوذِ ما رَوَى المَقْبُولُ **مخالفًا أَرْجَحَ و المَجْعُولُ**

أَرْجَحَ مَحْفُوظٌ وَقِيلَ ما اِنْفَرَدَ **لو لم يُخالف قيل أو ضبطاً فقد**

قوله : " فاعن بالتحصيل "

أي اعتن بتحصيل العلم يا طالب علم الحديث .

ويتحصل عندنا مما سبق أن الصحيح لذاته ما اجتمعت فيه خمسة شروط

هي :

١) عدالة الراوي . ٢) ضبطه . ٣) اتصال السند .

٤) عدم العلة . ٥) عدم الشذوذ .

مثال الصحيح:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ " ^٣.

رواه اسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة .

حكم العمل به:

هو صالح للاحتجاج به في الأصول والفروع^٤ كما يجب العمل به .

^١ . انظر توضيح الأفكار (٣٧٧/١) البواقي والدرر للمناوي (٢٨٢/١) ، المقنع لابن الملقن (١٦٥/١) ، الباعث الخبيث (١٧٩/١) .

^٢ . ألفية السيوطي ص ٢٨ مكتبة ابن تيمية .

^٣ . متفق عليه . رواه البخاري (١٣٥) ومسلم (٢٢٥/١) عن أبي هريرة .

^٤ . خلافا لمن اشترط التواتر في الأصول ولم يشترطه في الفروع، وهذا من دسائس المتكلمين لإبطال الاستدلال بكلام الرسول الأمين .

الحسن

٩- والحسن الذي الشروط استوفى إلا كمال الضبط فهو خفاً

أقول اتبع الناظم في تعريف الحسن الحافظ ابن حجر فإنه قال: هو ما اتصل
سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة^١.

فهو مشابه للصحيح في جميع الشروط عدا ما يتعلق بالضبط.

وهذا هو الحسن لذاته، فإذا تعددت طرقه أصبح صحيحاً لغيره، أما
الحسن لغيره فهو الضعيف إذا تعددت طرقه ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو
كذبه سواء كانت الطرق الأخرى مثله أو أقوى منه.

فتخلص من هذا أن الصحيح والحسن كل منهما على قسمين:

صحيح لذاته وصحيح لغيره، وحسن لذاته وحسن لغيره، وعرفنا كل قسم.

مثال الحسن^٢:

ما رواه الترمذي من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم
بالسواك عند كل صلاة"^٣ قال الترمذي: حديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روي
من غير وجه^٤.

^١ . انظر نغمة الفكر مع الترهة ص ٣٣ لكنه لم ينص على هذا التعريف وإنما قال بعد ذكر الصحيح (فإن خف الضبط فالحسن لذاته).

^٢ . إذا أطلق فيراد به الحسن لذاته.

^٣ . الحديث أخرجه بهذا الطريق الترمذي (٣٤/١)، وأحمد (٧٥٠٤).

^٤ . وعن جمع من الصحابة استقصى طرقه العلامة الألباني كما في إرواء الغليل (١٠٩/١).

والتمثيل بالحديث إنما هو من طريق محمد بن عمرو ، وإلا فالحديث متفق عليه^١ .
وقال ابن الصلاح : محمد بن عمرو ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه مع أنه من
المشهورين بالصدق والعدالة^٢ .

فائدة:

قال سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم^٣ في طلعة الأنوار في الحسن :

وهو في الحجّة كالصحيح ودوئه إن صير للترجيح
لأن هذا قصرت رجالة في الحفظ دون منكر يناله
وكل شرط في الصحيح يشترط في ذا سوى التخصيص عند من قرط

^١ . رواه البخاري (٢٩٩/٢) ومسلم (١٥١/١) .

^٢ . انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٤٥ .

^٣ . طلعة الأنوار للعلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي مجدد العلم في بلاد المغرب ، ولد عام ١١٥٢ هـ
رحل من بلاده سنة ١١٧٢ هـ إلى المختار بن بونة الحكيني سبويه زمانه صاحب الألفية المشهورة ثم إلى فاس بالمغرب فأخذ عن
البناني ثم إلى تونس ومنها إلى مصر ثم الحجاز ، وأفاد في الجميع ، ثم عاد إلى بلاده سنة ١١٩٠ هـ بمكنة ضخمة تناهز ٥٠٠
كتاب من الشفاس ثم تصدر للتدريس والتأليف وهو صاحب الألفية العظيمة مراقي السعود لمبني الرقي والسعود في أصول الفقه
وشرحها في نشر النبوءة، وطلعة الأنوار وشرحها هذي الأبرار ، وله كثير من المنظومات التي قام بشرحها بنفسه وغيرها من المؤلفات ،
. توفي - رحمه الله - عن عمر يناهز ٨٠ سنة وذلك عام ١٢٣٣ هـ . أفاده الشارح .

الضَّعِيفُ

١٠- ثمَّ الضَّعِيفُ مَا بِهِ اخْتِلَالٌ فِي شَرْطٍ أَوْ أَكْثَرَ وَاعْتِلَالٌ

يعني أن الحديث الضعيف ، وهو القسم الثالث هنا هو :
ما اختل فيه شرط من شروط القبول ، وهي الاتصال والعدالة والضبط
وعدم الشذوذ وعدم العلة القادحة . فَفَقَدُ شَرْطٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ يَجْعَلُهُ
ضَعِيفًا .

أنواع الضعف:

وأنواع الضعيف بالنظر إلى انتفاء تلك الشروط انفراداً أو اجتماعاً أوصلها
العراقي إلى اثنين وأربعين ، ومحمد بن حبان البستي إلى تسعة وأربعين نوعاً ..
قال العراقي :

وَعَدَّهُ الْبُسْتِيُّ فِيمَا أَوْعَى لِتِسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ نَوْعًا^١

ولا فائدة من وراء الجميع ، ويتفاوت الضعيف بتفاوت فقدانه لشروط
القبول ، فما فقد شرطاً أحف مما فقد شرطين ، وإليه أشار سيدي عبد الله بقوله :
أَعْلَى الضَّعِيفِ مَا دَعَوْا مُضَعَّفًا مَا الْبَعْضُ وَهَاهُ وَبَعْضٌ خَالِفًا^٢

حكم الحديث الضعيف:

- إنه لا يحتج به ولا يعمل به إلا بشروط وهي :
- أن لا يكون شديد الضعف .
 - أن يكون في باب الفضائل .
 - أن يندرج تحت أصل عام من الشرع وأفتى بمقتضاه أكثر أهل العلم .
 - يجب على الراوي بيان ضعفه .

^١ . ألفية العراقي ص ٢٠ مكتبة ابن تيمية .

^٢ . طلعة الأنوار مخطوط كما سبق .

وإلى ذلك أشار سيدي عبد الله العلوي بقوله :

ويبين الضعيف في العقائد
وحكم ربنا العظيم الواحد
واحتج بالضعيف في الفضائل
بشرط الاندراج تحت شامل^١
مثال ما توفرت فيه الشروط :

حديث " من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من النار يوم القيامة " ^٢ ،

بناء على أنه ضعيف^٣ مندرج تحت منطوق قوله تعالى : { إن الذين يكتمون ما أنزلنا

من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون }^٤

^١ . المصدر السابق .

^٢ . أخرجه أبو داود (٩١/١٠) والترمذي (٤٠٨/٧) ، وأحمد (٢٦٣/٢) عن أبي هريرة ، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٦٢٨٤) .

^٣ . ذكر الحاكم علة في الحديث (١٠١/١) وهي زيادة مبهم بين عطاء وأبي هريرة وبين أن عدم الزيادة أرجح فتكون العلة غير فادحة . انظر الصحيح المسند للشيخ مقبل بن هادي (٣٧٣/٢) .

^٤ . البقرة (١٥٩) .

أنه يفيد العلم الضروري ، وهو الذي يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكنه دفعه عن نفسه .

وقدمنا في التعريف خير جماعة عن محسوس فيكون مستندهم فيه هو الإحساس به عن يقين ، مثل قولهم : رأينا خالداً يفعل كذا ، أو سمعنا زيدا يقول كذا .

وقول السيوطي : إن حصر الجماعة في عشرة أجود لديه قد لا يكون موافقاً عليه بدليل الأقوال التي ذكر بعده .

وعبارة أهل المصطلح " جماعة " لم يحددوا العدد ، والمراد أن تكون الجماعة في كل طبقة يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب^١ .

هل يُشترط في رواية المتواتر الإسلام والعدالة ؟

ثم خلاف ، والأصح أنه إذا تحقق انتفاء الداعي للكذب من الكافرين قبل خبرهم^٢ ، والله أعلم .

أقسام المتواتر:

المتواتر قسماً : لفظي ، ومعنوي .

أولاً: مثال المتواتر اللفظي : حديث " ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ

مقعده من النار " ^٣ رواه بضعة وسبعون صحابياً .

وحديث " أنزل القرآن على سبعة أحرف " ^٤ رواه سبعة وعشرون صحابياً .

^١ . انظر النخبة مع الزهراء ص ١٩ .

^٢ . وهو من مباحث الأصول . انظر : شرح شرح النخبة للقاري ص ١٦٦ .

^٣ رواه البخاري (١١٠/١) ومسلم (١٠٠/١) وابن ماجه (٣٢/١) والترمذي (٢٦٦٠/٥) وغيرهم كثير .

^٤ . أخرجه البخاري (٤٩٩٢) ومسلم (٨١٨) وأبو داود (١٤٧٥) والترمذي (٢٩٤٤) والنسائي (١٥٠/٢) وأحمد (٢٤/١)

وغيرهم . عن عمر وعمر بن العاص وأم أيوب ومعاذ وأبي وحيفة وأبي بكره وأبي هريرة وابن مسعود وغيرهم .

ثانياً: المتواتر المعنوي: وهو ما اختلف فيه ألفاظ الرواة بأن روى أحدهم
حادثة، والآخر أخرى وهلم جراً ، وكانت الحوادث تدل على قدر مشترك فهذا
القدر يسمى التواتر المعنوي .

مثاله للتقريب:

روى شخص أن عبد الله بن جعفر وهب لسائل مائة جارية ، ووهب لآخر
مائة من الخيل ، ولآخر مائة من الإبل ولآخر ولآخر ... إلى أن بلغت حد التواتر
فصار القدر المشترك بين هذه الأخبار وهو كرم عبد الله مروياً بالتواتر من جهة
المعنى .

مثاله من السنة:

حديث رفع اليدين في الدعاء ، قال السيوطي : إن فيه مائة حديث لم تتحد
ألفاظها لكن القدر المشترك فيها وهو رفع اليدين في الدعاء متواتر باعتبار المجموع^١ .

^١ . تدريب الراوي (١٦٢/٢) .

خبر الآحاد

١٢. وَغَيْرُهُ خَبْرٌ وَاحِدٌ وَمَا زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ فَمَشْهُورٌ سَمًا

١٣. وَمَا رَوَاهُ اثْنَانِ يُسَمَّى بِالْعَزِيزِ وَمَا رَوَى الْوَاحِدُ بِالْغَرِيبِ مِيزًا

خبر الآحاد ينقسم إلى ثلاثة أقسام : **المشهور، العزيز، الغريب** .

الكلام على خبر الآحاد إجمالاً :

الآحاد : لغة جمع أحد بمعنى الواحد^١ .

وفي الاصطلاح : ما لم يجمع شروط التواتر .

وهو يفيد الظن ، وقال ابن حزم : إنه يفيد العلم والعمل معاً . واستدل

بأمور منها :

(١) إرساله ﷺ رساله إلى الملوك وغيرهم يدعونهم إلى الإسلام ، وهذا لا يخفى على أحد له إلمام بالسنة والسيرة النبوية .

(٢) تقريره ﷺ للصحابة على ذلك في قضايا لا تدخل تحت حصر .

(٣) إجماع الصحابة على قبول خبر الواحد .

ومن أراد الزيادة فليُنظر إحكام الأحكام لابن حزم^٢ .

^١ . القاموس المحيط ص (٣٣٨)

^٢ . انظر المسألة في (١١٢/١-١٣٩) من الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ، ولكن ما استدلل به ابن حزم لا يدل على قوله بل عامة أدلته لا تخرج عن ثلاثة أمور :

أولها : إما أنها أدلة على مطلق الحجية دون تعرض لإفادة العلم أو عدمه ، كما في الأدلة التي أوردتها الشارح هنا . والله أعلم .

ثانيها : وإما أنها أدلة على إفادة العلم للخبر المختلف بالقرائن ، وهذا قول صحيح لكنه ليس مراداً عند الإمام ابن حزم ومن وافقه . . والله أعلم .

ثالثها : وإما أنها أدلة في ذم الظن الذي بمعنى الشك لا بمعنى الراجح . والله أعلم .

أقسام الآحاد

أولاً: المشهور

أشار إليه بقوله : (وما زاد على اثنين فمشور سما) وهو لغة : اسم مفعول من شهرت الأمر من باب قطع^١ إذا أعلنته وأوضحته .

واصطلاحاً : ماله طرق تجاوزت حد العزيز ولم تبلغ حد التواتر .
غير أن للمشهور معان كما ذكرها بعض المصنفين :
الأول منها عند المحدثين ما رواه جماعة عن جماعة ولم يبلغ حد التواتر .
الثاني أنه يطلق على الحديث الذي شاع واشتهر مطلقاً مما له أصل أي إسناد ، ومما ليس له إسناد أصلاً .

الثالث أن الأصوليين يجعلون المشهور قسماً بين المتواتر وبين خبر الآحاد ويعرفونه بأنه : عبارة عما كان آحاداً في الأصل ثم انتشر في القرن الثاني والثالث مع تلقي الأمة له بالقبول تصديقاً له وعملاً بموجبه^٢ .

حكم المشهور :

ربما يظن الطالب أن المشهور ملازم للصحة لما يرى من تعدد الرواة الموهوم للصحة ، لكن المحدثين لم يبالوا بذلك إذا لم يكن معه من الصفات ما يجعل هذه الأسانيد صحيحة ، ومن هنا كان المشهور منقسماً إلى ثلاثة أقسام من حيث القبول والرد (صحيح وحسن وضعيف) .

^١ . باب قطع هو كل فعل على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا ، كَفَتَحَ . انظر عنوان الظرف ص (١١) .

^٢ . تدريب الراوي (١٥٧/٢) .

مثال المشهور الصحيح : قوله ﷺ: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه
ويده)^١

مثال المشهور الحسن : قوله ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار)^٢ .
روي من عدة أوجه وله طرق عديدة يرتقي بها إلى الحسن أو الصحة ،
وكذلك قوله ﷺ: (العجلة من الشيطان)^٣ .

مثال للمشهور الضعيف : حديث (اطلبوا العلم ولو بالصين)^٤ روي من
عدة وجوه عن أنس وأبي هريرة ولم يخل طريق منها من مجروح جرحا شديدا فهو
مشهور ضعيف . ومنها (يوم صومكم يوم نحرکم)^٥ وهو موضوع .

الكتب المصنفة في المشهور غير الاصطلاحي :
أفرده بالتأليف السخاوي في كتابه المقاصد الحسنة ، والعجلوني في كتابه
كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر على ألسنة الناس وهو في مجلدين .
قوله : (سما) أي علا .

^١ . ثبت الحديث من طرق كثيرة عن جابر وابن عمر وعن أبي هريرة ورواه الشيخان وأصحاب السنن .

^٢ . روي عن جمع من الصحابة منهم عبادة بن الصامت وعبد الله بن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وجابر وعائشة . أخرجه أحمد

(٣٢٦/٥) وابن ماجه (٢٣٤٠) ، والدارقطني (٥٢٢) . حسنه النووي وصححه الألباني . انظر الإرواء (٤٠٨/٣) .

^٣ . حسنه الألباني . انظر السلسلة الصحيحة (٤٠٥/٤) برقم (١٧٩٥) .

^٤ . رواه ابن عدي (٢٠٧/٢) والعقيلي في الضعفاء (١٩٦) ، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة : باطل (٦٠٠/١) رقم

(٤١٦) ، وقال في ضعيف الجامع : موضوع (٩٠٦) وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة برقم (١٢٥) ونقل قول ابن حبان إنه

باطل لا أصل له ، وأورده ابن الجزري في الموضوعات (٢١٥/١) .

^٥ . انظر المقاصد الحسنة برقم (١٣٥٥) ونقل عن أحمد انه لا أصل له .

ثانياً: العزيز

أشار إليه بقوله : (وما رواه اثنان يسمى بالعزيز)

العزيز لغة : هو صفة مشبهة مشتقة من العزة وهي القوة والشدة والغلبة ، تقول : عز يعزُّ بالفتح إذا اشتد وقوي ، ومنه قوله تعالى : { فعززنا بثالث }^١ لحيثه من طريق أخرى .

أو بكسر عين المضارع عز يعزُّ إذا صار عزيزاً أي قل بحيث لا يكاد يوجد . إذا : عرفنا أنه سمي العزيز إما لعزة وجوده أو لحيثه من طريق أخرى فيتقوى ويشتد بتلك الطريق .

واصطلاحاً : هو الحديث الذي لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ، وهذا هو اختيار الحافظ في النخبة^٢ ، وكثر التعبير به في كتب المصطلح ، ولكن الحافظ أباً عبد الله بن منده عرف العزيز بأنه : " ما رواه اثنان أو ثلاثة حيث قال : فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة اشتركوا في حديث يسمى عزيزاً ، وتبعه على ذلك ابن الصلاح وابن كثير والسيوطي والبيهقي^٣ ، فيكون العزيز على تعبير ابن منده بينه وبين المشهور عموم وخصوص من وجه .

أما ما اختاره الحافظ فإنه فصل للمشهور عن العزيز تماماً . وغلط من جعل العزيز شرطاً للصحيح كماي علي الجبائي من المعتزلة ، صرح بذلك أبو بكر بن العربي المالكي في شرحه للبخاري بحيث جعله شرطاً للبخاري ، وأجاب عمداً وأورد عليه بحديث " إنما الأعمال^٤ " بأن عمر خطب به على المنبر بحضور الصحابة فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه . كذا قال وفيه نظر !!..

١ . يس (١٤) .

٢ . النخبة مع نزهة النظر ص (٢١) .

٣ . التقييد والإيضاح ص (٢١٣) ، الباعث الخفيث (٤٦٠/٢) ، تدريب الراوي (١٦٣/٢) . وقال البيهقي :

عزيز مروى اثنين أو ثلاثة مشهور مروى فوق ما ثلاثة

٤ . أخرجه البخاري (٩/١) مع الفتح ، ومسلم (١٩٠٧) ، وأبو داود (٢٨٤/٦) ، والترمذي (١٦٩٨) والنسائي (٥٧/١) وابن ماجه (٤٢٢٧) ، وأحمد (٢٥/١) .

لأنه لو سلم في تفرد عمر منع في تفرد علقمة، ثم محمد بن إبراهيم ومن بعده ،
قال شيخنا — الشيخ محمد عبد الله حفظه الله — مشيراً إلى ذلك :

روى حديث إنما الأعمالُ
وعنه علقمة الليثي
ثم محمد بن إبراهيم
وعن محمد بن رواه يحيى
فهم ثلاثة من الأتباع
وذلك من لطائف الإسناد
ولم يصح عند أهل الأثر
فهو غريب حسن صحيح
وبعد يحيى اشتهر اشتهارا
وقيل بل رواه سبعة عشر
ونسبوا هذا إلى ابن منده
وفي الموطأ رواه ابن الحسن
وصاحب الفتح ادعى خلوه
وقال ذلك قبله العراقي
فاعجب لذا وانظر دليل السالك
فنسأل الله صلاح نيته

عمر وهو صاحب المفضال
رواه وهو التابع المرضي
عن ذا رواه فأتى قوما
نجل سعيد الكريم المصحا
في نسق جاؤوا على أتباع
عند ذوي الإسناد والنقاد
إلا بهذا السنن المنور
مجاله في ديننا فسيح
فعم أهل الريف والصحارى
من صحب خير مرسل غير عمر
وصححووا خلافه وبعده
عن مالك فيما رواه من السنن
منه ولكن للحسام نبوة
وهو في علم الحديث راقى
لخانيا على موطأ مالك
والقوز في الدارين بالأمنية^١

^١ . هذه الأبيات نظمها الشيخ : محمد عبد الله الصديق الشنقيطي (المحقق) في عكمة أبو ظبي ، وهي مخطوطة .

ثم هل للعزیز وجود أصلاً؟

قال الحافظ بعد رده على ابن العربي ، وما يومئ إليه كلام الحاكم من ذلك وادعى ابن حبان نقيض دعواه — أي ابن العربي — فقال : إن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلاً ، قلت — والكلام للحافظ : إن أراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط إلى أن ينتهي لا يوجد أصلاً فيمكن أن يسلم ، وأما صورة العزیز التي حررتها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن اقل من اثنين^١ .

مثال العزیز :

ما رواه الشيخان من حديث أنس والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : " لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين " ^٢ .

رواه عن أنس قتادة وعبد العزیز بن صهيب ، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزیز إسماعيل بن عليه وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة .

^١ . نزهة النظر ص (٢٥) .

^٢ . حديث أبي هريرة تفرد به البخاري (١٤) (٥٨/١) مع الفتح ، وحديث أنس أخرجه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤) .

ثالثاً: الغريب

أشار إليه بقوله : (وما روى الواحد بالغريب ميز) هذا هو القسم الثالث من الآحاد وهو الغريب .

وهو لغة : المنفرد عن وطنه ، سمي الحديث بذلك لانفراد راويه عن غيره .
واصطلاحاً : هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند أو المتن .

مثاله:

ما جاء مرفوعاً (الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب)^١ . تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر . وحديث " كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم " ^٢ .

ختم به البخاري كتابه الصحيح ، تفرد به أبو هريرة وعنه أبو زرعة بن عمرو وعنه عمارة بن القعقاع وعنه محمد بن فضيل .

وحديث " إنما الأعمال بالنيات " كما قدمنا بدأ به البخاري الصحيح . وفي البدء بالغريب والختم به نكتة تنبه لها بعض شراحه وهي أن الدين بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ ، كما في الحديث ^٣ .

حكم الغريب:

راجع لخبر الآحاد منها الصحيح والحسن والضعيف وهو الغالب على الغريب . قال مالك : شر العلم الغريب ، وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس .

^١ . أخرجه الحاكم (٣٤١/٤) والبيهقي (٢٩٢/١٠) عن ابن عمر مرفوعاً . وفي التمثيل به نظر . راجع إرواء الغليل (١٠٩/٦) - (١١٤) . والله أعلم .

^٢ . أخرجه البخاري (١٠٧/٨) ومسلم (٢٦٩٤) والترمذي (٣٤٦٣) وابن ماجه (٣٨٠٦) وأحمد (٢٣٢/٢) من طريق عن محمد بن فضيل إلى آخره كما ذكره الشارح .

^٣ . أخرجه مسلم (١٤٦) . عن ابن عمر .

- وقال الإمام أحمد : لا تكتبوا الغرائب فإنها مناكير وغالبها عن الضعفاء .
وقال عبد الرزاق : كنا نرى أن غريب الحديث خير ، فإذا هو شر .
وقال ابن المبارك : العلم الذي يجيئك من ها هنا وها هنا — يعني المشهور^١ .
وقول الناظم : (ميز)
هو فعل ثلاثي ماض مبني للمجهول ، ومعناه مازه أي ميزه أهل المصطلح^٢ .

^١ . وانظر هذه الآثار في توضيح الأفكار (٤٠٩/٢) .

^٢ . من تصويبات الشيخ محمد عبد الله الصديق الشنقيطي في حاشية الشرح .

المرفوع

١٤- وَسَمَّوْا الْمَرْفُوعَ مَا انْتَهَى إِلَى أَفْضَلِ مَنْ إِلَى الْأَنْامِ أُرْسِلَا

المرفوع لغة : اسم مفعول من رفع الشيء رفعاً ، وهو ضد الوضع والخفض
 كأن الحديث سمي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع ﷺ .
 اصطلاحاً : ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير صريحاً أو
 حكماً . وهو ما أشار إليه الناظم في قوله (ما انتهى إلى ..) .
 ويكون متصلاً وغيره عند الجمهور ، وسواء أضافه الصحابي أو من بعده
 إلى يومنا هذا على المشهور . وقيل بل خاص بالصحابي ، وإليه أشار سيدي عبد
 الله في طلعة الأنوار بقوله :

أَوْ رَفَعُ صَاحِبٍ أَوْ الَّذِي اتَّصَلَ وَالْأَوَّلُ الْأَصَحُّ عِنْدَ مَنْ نَقَلَ
 وقال العراقي ^١ :

وَسَمَّ مَرْفُوعاً مُضَافاً لِلنَّبِيِّ وَاشْتَرَطَ الْخَطِيبُ رَفَعَ الصَّاحِبِ
 وما رفعه التابعي يُسمى مرفوعاً لكنه مرسل وسيأتي بإذن الله .

ماله حكم الرفع : هي كثيرة أشار إليها سيدي عبد الله بقوله ^٢ :

أمرتُ أو نُهيْتُ قُلْ وَأَمَّرا	الرفْعُ حُكْمُهُ عَلَى مَا شُهِرَا
إِنْ كَانَ مِنْ ذِي صُجْبَةٍ وَقَوْلُهُ	أَعْنِي مِنَ السَّنَةِ دَابَّاً مِثْلَهُ
كَذَاكَ كُنَّا إِنْ لِعَهْدِهِ نَسَبُ	أَوْ كَانَ فِي الْأَشْهَرِ مِنْ دُونِ كَذِبُ
تَفْسِيرُ صَاحِبٍ لَهُ تَعَلَّقُ	بِالسَّبَبِ الرَّفْعُ لَهُ مُحَقَّقُ
وَقَوْلُهُ يُبْلَغُ بِهِ يَرْفَعُهُ	رَوَايَةً يُنْمِيهِ جَاءَ رَفَعُهُ
وَمَا أَتَى عَنِ صَاحِبٍ مِمَّا مُنِعَ	فِيهِ مَجَالُ الرَّأْيِ عِنْدَهُمْ رُفِعُ

^١ . ألفية العراقي ص ٢٢ .

^٢ . سبق الكلام عنه .

وأمثلة هذه الصيغ التسع كما يلي على الترتيب :

(١) قول الصحابي أُمرْتُ ، منه قول أم عطية في الصحيح : " أُمِرْنَا أَنْ نَخْرُجَ فِي الْعِيدِ الْعَوَاقِقِ .. " ^١ .

(٢) قول الصحابي : نُحِيتُ : أيضاً كقول أم عطية : " هُنَّ عَنَّا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يَعْزَمِ عَلَيْنَا " ^٢ .

(٣) قول الصحابي من السنة : كقول علي : " مِنْ السَّنَةِ وَضَعَ الْكُفَّ عَلَى الْكُفِّ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السَّرَةِ " ^٣ .

(٤) قول الصحابي : (كُنَّا) ، وذلك كقول جابر : " كُنَّا نَعْزِلُ عَلِيَّ عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ " ^٤ .

(٥) إذا تعلق تفسيره بالسبب ، كقول جابر أيضاً : " كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ :

(إِذَا جَامَعَهَا مِنْ وَرَائِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ) ^٥ ، فَتَرَلَّتِ الْآيَةَ (نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) ^٦ .

(٦) قول الراوي : (يبلغ به) مثل ما رواه مسلم عن أبي هريرة يبلغ به :

(النَّاسُ تَبِعَ لِقْرِيشَ) ^٧ .

(٧) قول الراوي : (يرفعه) كحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي

الله عنهما " الشفاء في ثلاثة : شربة عسل ، وشرطة محجم ، وكية نار ، وأقوى أمتي عن الكي " رفع الحديث ^٨ .

^١ . أخرجه البخاري (٤٦٣/٢) ومسلم (٦٠٥/٢) وأصحاب السنن ، والعواتق جمع عاتق ، وهي الخارية البالغة .

^٢ . أخرجه البخاري (١٤٤/٣) ومسلم (٦٤٦/٢) .

^٣ . رواه أبو داود (٧٥٦) من طريق عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي ، قال في الميزان (٦٢/٣) قال أحمد : ليس بشيء ، منكر الحديث ، وقال النووي في شرح مسلم (١١٥/٤) : ضعيف بالاتفاق ، وانظر تفصيل تضعيفه في إرواء الغليل (٦٩/٢) برقم (٣٥٢) .

^٤ . رواه البخاري (٣٥٠/٩) ومسلم (١٦٠/٤) .

^٥ . أخرجه البخاري (٣٥٧/٩) ومسلم (٦/١٠) وغيرهما .

^٦ . البقرة (٢٢٣) .

^٧ . أخرجه البخاري (٤١٣/٦) ومسلم (٢/٦) وأحمد (٢٤٢/٢) .

^٨ . أخرجه البخاري (١١٢/١) وأحمد (٢٤٥/١) وابن ماجه (٣٥٢/٢) .

- ٨) قول الراوي (ينميه) كحديث مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : " كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى " قال أبو حازم : لا أعلم إلا أنه ينمي ذلك^١ .
- ٩) قول الصحابي : (الذي لا مجال للرأي فيه) مثل قول ابن عباس : " من سمع النداء فلم يأتته فلا صلاة له إلا من عذر " بناء على من رجح وقفه^٢ .

^١ . أخرجه البخاري (١٧٨/٢) ومالك في الموطأ (٣٧٦) .

^٢ . أخرجه ابن ماجه (٧٩٣) ، والدارقطني (٤٢٠/٢) هذا اللفظ ، وأبو داود بلفظ آخر (٥٥١) ، وذكر الحافظ في بلسوغ المرام رقم (٣٥٦) أن بعضهم رجح وقفه ، ولكن ثبت مرفوعاً من طرق . راجعها في الإرواء (٣٣٧/٢) .

المسند

١٥- ومثله المسندُ أو ذا ما وُصِلُ لقائلٍ ولو به الوقفُ حصَلُ

المسند لغة : اسم مفعول من اسند بمعنى أضاف أو نسب .

اصطلاحاً : اختلف في حده على ثلاثة أقوال :

(١) فقال أبو عمر بن عبد البر في التمهيد : هو ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة قال : وقد يكون متصلاً مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ ، وقد يكون منقطعاً مثل مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ ، فهذا مسند لأنه أسند إلى رسول الله ﷺ ، وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس^١ . أ. هـ .

وعلى هذا يستوي المسند والمرفوع ، وإليه الإشارة بقول الناظم : (ومثله المسند) أي المرفوع .

(٢) وقال الخطيب : هو عند أهل الحديث الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه^٢ . قال ابن الصلاح : وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم^٣ ، وكذا قال ابن الصباغ في العدة : المسند ما اتصل إسناده . فعلى هذا يدخل فيه المرفوع والموقوف .

ومقتضى كلام الخطيب أنه يدخل فيه ما اتصل إسناده إلى قائله من كان ، فيدخل فيه المقطوع ، وهو قول التابعي ، وكذا قول من بعد التابعين ، وكلام أهل الحديث ياباه .

وقوله (أو) هي لتنويع الخلاف يدل عليه (ما وصل) .

^١ . التمهيد (٢١/١) ومثله عن الذهبي في الموقظة ص (٤٢) .

^٢ . الكفاية (٢١) .

^٣ . مقدمة ابن الصلاح ص (٥٦) .

٣) وهو أن المسند لا يقع إلا على ما رفع إلى النبي ﷺ بإسناد متصل ، وبه جزم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في علوم الحديث ، وحكاه ابن عبد البر قولاً لبعض أهل الحديث^١ . قال الحاكم : " المسند من الحديث الذي يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لمن يحتمله ، وكذلك سماع شيخه عن شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ . وللمسند شرائط غير ما ذكرناه : منها أن لا يكون موقوفاً ولا مرسلأً ولا معضلاً ولا في روايته مدلس . ثم قال : ومن شرائط المسند أن لا يكون في إسناده أخبرت عن فلان ، ولا حدثت عنه ولا بلغني عن فلان ولا رفعه فلان ولا أظنه مرفوعاً ، وغير ذلك مما يفسد^٢ به ويجيء مع هذه الشرائط أيضاً أن لا يحكم لهذا الحديث بالصحيح فإن الصحيح من الحديث له شرط تذكره في موضعه إن شاء الله تعالى "٣ أ . هـ .

١ . النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٥٠٦/١) .

٢ . قال في القاموس : ولم يسمع انفسد (٣٩١) . والله أعلم .

٣ . معرفة علوم الحديث ص (١٧) .

المتصل والموصول

إليه الإشارة بقول الناظم : " ما وُصِلَ لِقَائِلٍ " ولم يزد على ذلك ، وقد بينه العراقي بقوله^١ :

وإن تصل بسندٍ فَنَقُولَا فَسَمَّهُ مَتَّصِلًا مَوْصُولَا
سواءً الموقوفُ والمرفوعُ ولم يروا أن يدخَلَ المَقْطُوعُ

المتصل لغة : اسم فاعل من اتصل ضد انقطع ، ويقال له الموصول .
والموصول لغة : اسم مفعول من مصدر : وصله أي بلغه أو أعطاه أو تركه هجره و قطيعته .

اصطلاحاً : ما اتصل إسناده بسماع كل واحد من رواه فمن فوقه مرفوعاً كان أو موقوفاً .

وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة ، وهذا معنى قوله (ولم يروا أن يدخَلَ المَقْطُوعُ) ، وإن اتصل السند إلى قائله .

قال ابن الصلاح : ومطلق المتصل يقع على المرفوع والموقوف^٢ .

قال العراقي : وإنما يمتنع اسم المتصل في المَقْطُوعِ في حالة الإطلاق ، أما مع التقييد فحائز واقع في كلامهم ، كقولهم : هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري ، أو إلى مالك ونحو ذلك .

وظاهر كلام النووي في التقريب جواز إطلاقه عليه مطلقاً . كذا قال السيوطي^٣ — رحمه الله — .

^١ . ألفية العراقي ص ٢٤ وأشار إليه البيهقي بقوله :

وما يسمع كل راوٍ يتصل إسناده للمصطفى فالمتصل . .

ولكن الإمام البيهقي اشترط الانتهاء إلى النبي ﷺ وهو خلاف الراجح كما ستعرف . لذلك صحح بعضهم عجز البيت بقوله وما يسمع كل راوٍ يتصل إسناده للمتنيهي فالمتصل . . وهذه من التعقبات عليه فتنه .

^٢ . مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٥٦ .

^٣ . تدريب الراوي (١/٤٨) وقان فيه : (فشمّل أقوال التابعين ومن بعدهم) أي فشمّل قول النووي .

الموقوف

وقول الناظم (وله به الوقف حصل)

يبدو أنه إشارة إلى الموقوف حيث لم يفرد به بشيء مستقل .

والموقوف لغة : اسم مفعول من وقف الشيء حبسه .

واصطلاحاً : ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير موقوفاً عليه

ولم يتجاوز إلى النبي ﷺ ، ومنه المتصل الإسناد ، وغير المتصل على غرار ما سبق في المرفوع^١ .

وقد يطلق المرفوع على ما أضيف إلى غير الصحابي مقيداً ، فيقال : هذا خير

موقوف على عطاء أو طاوس أو سعيد بن المسيب مثلاً^٢ .

وقوله : " موقوفاً عليه " : أي الصحابي بشرط خلوه من قرينة تدل على

الرفع، أما إذا وجدت بأن لم يكن للاجتهاد فيه مدخل فهو في حكم المرفوع، كما

في رواية البخاري " كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد "^٣

فمثل هذا لا يكون من جهة الاجتهاد .

فائدة :

ذكر الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية فصلاً نفيساً قال فيه : " عدالة

الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم ، وإخباره عن طهارتهم ، ثم سرد الآيات

^١ . انظر تدريب الراوي (١٤٨/١) النكت على ابن الصلاح (٥١٢/١) .

^٢ . فتح المغيب (١٠٩/١) .

ملاحظة : والذي يظهر - والله أعلم - أن الناظم لم يقصد بقوله (ما وصل) وقوله (ولو به الوقف حصل) بيان هذين النوعين من الحديث ، وإنما هو إتمام للكلام في المسند ، ولكن الشارح ابتليها فرصة ليتكلم فيها عن هذين القسمين أي المتصل والمرفوع لأنه لم يجد لهما ذكراً في النظم ، ويمكن أن يعتذر للشارح بأن فهمه هذين القسمين من كلام الناظم يعد من قبيل دلالة الإشارة وهي عند الأصوليين دلالة اللفظ على معنى غير مقصود . وهو تصرف شديد من الشارح . والله تعالى أعلم .

^٣ . البخاري (٦٩٤/٣) مع الفتح .

الدالة على ذلك . ثم قال : ولا يحتاج أحد منهم رضي الله عنهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من الخلق " ^١

والمكثرون من الصحابة في رواية الحديث أشار إليهم السيوطي بقوله ^٢ :

والمكثرون في رواية الأثر
أبو هريرة يليه ابن عمر
وأنس والبحر كالحدري
وجابر وزوجة النبي

وأكثرهم فتاوى بينهم بقوله :

والبحر أوفاهم فتاوى وعمرو
ونجله وزوجة الهادي الأبر

ثم ابن مسعود وزيد وعلي ... الخ

والعبادلة منهم أشار إليهم بقوله ^٣ :

والبحر وابنا عمرو وعمرو
دون ابن مسعود لهم عبادة
وابن الزبير في اشتها يجري
وغلطوا من غير هذا مال له

^١ . الكفاية في علم الرواية ص ٦٣-٦٦ .

^٢ . ألفية السيوطي ص ٩١ .

^٣ . المصدر السابق ص ٩٢ . ويقصد بالبحر ابن عباس رضي الله عنه .

المقطوع

١٦- وما انتهى لتابعيٍّ ووَقِفَ فذلك المقطوعُ عند مَنْ سَلَفَ

المقطوع لغة : اسم مفعول من قطع الشيء ضد وصله .
واصطلاحاً : ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل . ويُجمع
على المقاطع و المقاطيع^١ .

والتابعي : هو من لقي الصحابي مؤمناً ومات على الإسلام على الأصح .
والفرق بين المقطوع والمنقطع اصطلاحاً :
أن القطع صفة من صفات المتن مثل الرفع والوقف ، والانقطاع صفة من
صفات الإسناد مثل التعليق والإرسال ، وقد أطلق بعضهم المقطوع على المنقطع
وبالعكس .

قال ابن الصلاح : وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول
في كلام الشافعي وأبي القاسم الطبراني وغيرهما .
وحكى الخطيب البغدادي عن بعض أهل الحديث أن المنقطع : ما روي عن
التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله ، وهذا غريب بعيد^٢ .
وسمي كل من الموقوف والمقطوع الأثر ، وقيل : الأثر بمعنى الحديث كما
للحافظ في النخبة^٣ فيشمل المرفوع أيضاً .
وخص فقهاء خراسان الموقوف بالأثر . انظر مقدمة ابن الصلاح^٤ .
وقول الناظم " عند من سلف " أي : من سبق .

^١ . مقدمة ابن الصلاح ص (٥٧) .

^٢ . المصدر السابق ص (٦٦) .

^٣ . انظر ص (٥٧) وظاهر اختياره الإطلاق الأول . والله أعلم . وانظر شرح (شرح نخبه الفكر للقراري) ص (٦٠٨) .

^٤ . مقدمة ابن الصلاح ص ٥٧ .

العالي والنازل

- ١٧- وَإِنْ يَكُنْ فِي سَنَدٍ قَلَّ عَدَدُهُ رُوَاؤُهُ يَنْسُبِيَّةً إِلَى سَنَدٍ
- ١٨- وَفِيهِمَا اتِّحَادٌ مِّنْ حَاصِلٍ فَذَلِكَ الْعَالِي وَهَذَا النَّازِلُ

العالي لغة : اسم فاعل من العلو ضد النزول ، والنازل اسم فاعل من النزول اصطلاحاً : ما بينه الناظم بقوله : " وإن يكن في سند قل عدد " أي : إذا جاءنا متن وله سندان أحدهما أقل عدداً مع اتحادهما في القوة ، فالذي أقل عدداً هو العالي ، وأشار إليه بقوله : " فذلك العالي " . والإشارة بذلك للبعيد منهما وهو الذي قل عدد رواه .

والثاني : يسمى بالنازل لتزوله في الدرجة عن ذلك، وإليه الإشارة في قوله : " وهذا النازل " وقد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً .

أقسام العلو :

أولاً : العلو المطلق : وهو قلة رجال السند بين المحدث والرسول ﷺ بالنسبة للآخر بشرط أن يكون خالياً من الكذابين المدعين للسماع من الصحابة كنعيم بن مسلم ويعلى بن الأشدق .

ثانياً : العلو النسبي : وهو العلو إلى إمام من الأئمة المشهورين كمالك وابن جريج والزهري والأوزاعي وأمثالهم ، ولو كثر العدد بعد ذلك الإمام إلى صاحب المقام ﷺ . وأشار إلى هذين القسمين في منظوم الدرر^١ بقوله :

إِنْ قَلَّ عَدُّ سَنَدٍ إِنْ أَنْتَهَى لِأَحْمَدٍ أَوْ لِإِمَامٍ أَنْتَهَى
 فَالْأَوَّلُ الْعَلْوُ وَهُوَ الْمَطْلُوقُ تَانِيهِمَا النَّسْبِيُّ فِيهِ وَأَفْقُوا

^١ . منظوم الدرر للعلامة الأديب أبي الفتاوى محمد بن أحمد بن مود الشنقيطي . كان قاضياً في موريتانيا ، له عدة تأليف منها : (نظم نغمة الفكر) أعاده الشارح .

الثالث : العلو إلى كتاب من كتب الحديث المعتمدة كالصحيحين والموطأ
والمسند والسنن .

الرابع : أن يكون السبب في العلو تقدم وفاة الراوي وإن تساوى السندان
قال النووي^١ : فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلى مما أرويه عن
ثلاثة عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم لتقدم وفاة البيهقي على ابن خلف .

الخامس : قدم السماع ، فإن سمع شخصان من شيخ واحد ولكن سماع
أحدهما سابق على سماع الآخر . ويتأكد ذلك فيمن اختلط شيخه أو خرف ،
وربما يكون المتأخر أرجح فيمن بلغ درجة الإتقان^٢ .

(تركنا البديل والمصافحة والمساواة خشية الإطالة)^٣ .

^١ . تقريب النووي شرح السيوطي (١٦٨/٢) .

^٢ . انظر الباعث الخيبي (٤٤٧/٢ — ٤٤٩) .

^٣ . انظر هذه الأقسام في نخبة الفكر مع الترجمة ص (٥٩) والباعث الخيبي (٤٤٦/٢-٤٤٧) .

المسلسل

١٩- وإن لكل راوٍ أمرٍ يُخْصَلُ مَفْقَافاً فذلِكَ الْمُسَلْسَلُ

المسلسل لغة : من التسلسل وهو التابع .

واصطلاحاً : هو الحديث الذي حصل اتفاق لرواته على صفة واحدة ، أو حال واحدة ، وتتابعوا عليها ، تكون للرواة تارة وللرواية تارة أخرى سواء كانت قولية أم فعلية أم مركبة منهما .

والتسلسل من صفات الإسناد ، ومن فوائده اشتماله على مزيد الضبط من الرواة .

أمثلة المسلسل :

(١) المسلسل بأحوال الرواة القولية :

حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له : " يا معاذ إني أحبك فقل دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك " .
فقد تسلسل هذا الحديث بقول كل من رواه : إني أحبك فقل ... الخ .

(٢) المسلسل بأحوال الرواة الفعلية :

حديث أبي هريرة رضي الله عنه شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال : " خلق الله الأرض يوم السبت " ٢

١ . أخرجه أحمد (٢٤٥/٥) وأبو داود (١٥٢٢) والنسائي (٥٣/٣) وصححه ابن خزيمة (٧٥١) وابن حبان (٢٣٤٥) والحاكم .

(٢٧٣/١) ووافقه الذهبي ، وصححه الألبان في صحيح الجامع (١٣٢٠/٢) .

٢ . رواية التميمي ، ذكرها الحاكم في علوم الحديث ص (٣٣) وأشار إلى تضعيفها مسلسلة ، وعلتها إبراهيم بن أبي يحيى وهو

متروك ، وأصل الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (١٢٧/٨) دون التسلسل بالتشبيك ، وفيه أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال : "

خلق الله التربة يوم السبت " انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٥٠/٤) برقم (١٨٣٣) .

٣) المسلسل بالأقوال والأفعال معا :

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومره ، وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال : آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره " ^١
كذا لكل من رواته .

^١ . أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص(٣١) ، وخرجه العراقي في فتح المغيب (٣٢٧) . وانظر ظفر الأمان في مختصر الجرحاني للكندي (٢٩٨) وقواعد التحديث للقاسمي ص (١٢٧) .

المهمل

٢٠- والمهمل الذي لراويهِ اتَّفَقَ شيخانِ في اسمٍ ورَوَى وما فرَّقَ

المهمل لغة : اسم مفعول من همل الشيء تركه عمداً أو نسيانا .

واصطلاحاً : هو أن يروي الراوي عن شيخين متفقين في الاسم أو مع اسم الأب واسم الجد من غير ذكر مميز لأحدهما من الآخر من كنية أو لقب .
فإن كانا ثقتين لم تضر الجهالة . وأمثلة ذلك :

(١) ما وقع عند البخاري في رواية عن أحمد غير منسوب عن أبن وهب^١ .
فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى .

(٢) ومحمد غير منسوب عند أهل العراق^٢ ، فإما أن يكون محمد بن سلام أو محمد بن يحيى الذهلي .

ويضر ذلك إن كان أحد الشيخين ضعيفاً . ومثاله :

قول وكيع : حدثنا النضر عن عكرمة .

ويروي عن عكرمة النضر بن عربي وهو ثقة ، والنضر بن عبد الرحمن وهو ضعيف .

وباختصاص الراوي بأحد الشيخين يتبين ذلك أو بالقرائن أو الظن الغالب^٣ .

^١ . البخاري (٤٧١) .

^٢ . البخاري (٤٦٧٧) .

^٣ . شرح (شرح النخبة) للقاري ص (٦٥١) وانظر هدي الساري (٢٢٢) .

المعلق

٢١- ما أولُ السندِ ساقِطٌ وكَوُ إلى تَمَامِهِ المَعْلُقُ دَعَاؤًا

المعلق لغة : اسم مفعول من علق الشيء إذا ربطه وجعله معلقاً .
اصطلاحاً : ما سقط منه راوي من مبدأ السند فأكثر ، وقد يحذف جميع
السند ، وأشار إليه الناظم في قوله : (ما أولُ السند ساقط ولو إلى تمامه) .
وذكر المعلق في أقسام المردود للجهل بحال الراوي المحذوف منه ، وقد
يحكم بصحته إن عرف بمجيئه من طريق آخر .

ومن أمثلة المعلق على العموم : قول البخاري : قال أبو موسى : " غطى
النبي ﷺ ركبته حين دخل عثمان " ١ .

حكم المعلق : المعلق من أقسام المردود جملة إلا إذا ورد في الصحيحين فله
حكم خاص وهو :

أنه إن كان بصيغة الجزم حكم بصحته ، وإن كان بصيغة التمرير نحو قيل
وروي (للمجهول) فلا يُحكم بصحته ، ولكن يُستأنس به ، وعلى الناظر فيه
للاستدلال بالبحث عن رواته ، وإلى ذلك أشار سيدي عبد الله ٢ بقوله :

و منه ما لازم التعليق بالجزم والتمرير بالتحقيق
فالأول الصحة منه تُستفاد إلى الذي علق عنه ذا الجواد
وما عدا ذلك من تلك الرجال يبقى لذي النظر فيهم مجال

١ . ذكره البخاري (٤٧٨/١) مع الفتح .

٢ . سقت ترجمته ونظمه مخطوط بئالنجاح ص ٤٤ .

المرسل

٢٢- وإن يكن سَقَطَ بَعْدَ التَّابِعِي فَذَلِكَ الْمُرْسَلُ دُونَ دَافِع

المرسل لغة : اسم مفعول مأخوذ من الإرسال وهو الإطلاق^١ . فكأن الراوي المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده بجميع الرواة ، أو من قولهم جاء القوم أرسالاً أي : متفرقين ، لأن بعض الإسناد منقطع عن بقيته .
واصطلاحاً : ما رفعه التابعي صغيراً أو كبيراً إلى النبي ﷺ ولم يذكر من حدثه به هذا على الراجح من التعريفات الكثيرة التي ذكرها العلماء .

قال الحافظ^٢ : وإنما ذكر المرسل في قسم المردود للجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون صحابياً ، ويحتمل أن يكون تابعياً ، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً ، ويحتمل أن يكون ثقة ، ويتعدد إما بالتجويز العقلي إلى ما لا نهاية له . ثم قال: وبالاستقراء إلى ستة أو سبعة وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فإن عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة كسعيد بن المسيب ، فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف في الاحتجاج به والحكم بالضعف عليه لبقاء الاحتمال ، وهو أحد قولي الإمام أحمد . والقول الثاني يقبل مطلقاً وهو رواية عن أحمد وقول المالكية والكوفيين .

لكن الإمام مالكاً — رحمه الله تعالى — لا يخص المرسل بما رواه التابعي عن النبي ﷺ ، والمرسل والمسند على السواء في الاستدلال بهما عنده لكن بشرط أن يكون من أرسل ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة ، ومثله الإمام أبو حنيفة .

وقال الشافعي : يقبل إن اعتضد بحجته من وجه آخر يبين الطريق الأولى مسنداً كان أو مرسلًا ، ليرجح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الأمر .

١ . القاموس (١٣٠٠) .

٢ . نزهة النظر ص (٤١) .

وذهب أبو بكر الرازي من الحنفية وأبو الوليد الباجي من المالكية إلى أن الراوي إذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقاً^١.

مثال المرسل :

ما رواه مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال :
" إن شدة الحر من فيح جهنم : الحديث " ^٢.

^١ . المصدر السابق ص (٤٢) .

^٢ . وثبت مرصوفاً عن جمع من الصحابة منهم أبو سعيد وأبو موسى وابن مسعود والمغيرة بن شعبة وأوله " أبردوا بالظهر فإن شدة الحر .. " وعن أبي هريرة وأبي ذر وابن عمر وأوله " إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر .. " أخرجه البخاري (٥٣٧) ومسلم (٦١٥) وأصحاب السنن وأحمد وغيرهم .

المنقطع

٢٣- وَسَاقِطُ الْوَاحِدِ لَا فِي الطَّرْفَيْنِ مُنْقَطِعًا يُدْعَى وَلَوْ فِي مَوْضِعَيْنِ °

المنقطع لغة : اسم فاعل من الانقطاع ضد الاتصال .

واصطلاحاً : اختلف في حده والمشهور أنه ما سقط من رواته راو واحد

غير الصحابي ، وهذا معنى قوله : (وساقط الواحد) ، وقوله . (لا في الطرفين) أي لا في طرفي الإسناد لأنه إن كان من أول المسند فيسمى معلقاً ، وإن كان من آخره فمرسل كما سبق .

وقوله : (ولو في موضعين) أي إن وقع السقط في موضعين متفرقين لم

يخرج عن كونه منقطعاً ، أما إن توالى الموضعان فيسمى معضلاً كما سيأتي . قال

ابن عبد البر: المنقطع ما لم يتصل إسناده، والمرسل مخصوص بالتابعين ، فالمنقطع أعم^١ .

وحكى ابن الصلاح^٢ عن بعضهم أن المنقطع مثل المرسل ، وكلاهما شامل

لكل ما لم يتصل إسناده ، قال : وهذا المذهب أقرب صار إليه طوائف من الفقهاء

وغيرهم ، وهو الذي ذكره الخطيب في الكفاية^٣ ، إلا أن أكثر ما يوصف

بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ ، وأكثر ما

يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعي عن الصحابي مثل مالك عن ابن عمر .

مثال المنقطع : ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن

يشيع عن حذيفة مرفوعاً : " إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين .. الحديث " ^٤ فيه

انقطاع في موضعين :

^١ . انظر تدريب الراوي (١٧١/١) .

^٢ . مقدمة ابن الصلاح ص (٦٦) .

^٣ . الكفاية ص (٢١) .

^٤ . أخرجه أحمد (١٢٣/٤) ووصله الحاكم في علوم الحديث ص (٢٨) وصححه في المستدرک (١٤٢/٣) ، وضعفه الألباني .

وانظر التوسع في مناقشة الحديث وتضعيفه ورد الإعلاين هنا تحقيق الباحث الخيث (١٦٢/١ - ١٦٤) للشيخ علي حسن الأثري ،

والعلل للدارقطني (٢١٦/٣) .

أحدهما : أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري .

والثاني : أن الثوري لم يسمعه من أبي إسحاق ، وإنما سمعه من شريك بن أبي إسحاق ، وإن كان ثبت سماعه منه بغير هذا الحديث كما قال الحاكم^١ .
حكم المنقطع : هو من أقسام الضعيف .

^١ . علوم الحديث ص (٢٧) .

المعضل

٢٤- وَسَاقِطُ اثْنَيْنِ تَوَالِيًّا وَإِنْ فِي مَوْضِعَيْنِ مُعْضَلًا فَأَعْلَمُ زَكْنٌ

المعضل لغة : اسم مفعول مأخوذ من قولهم أعضله فلان إذا أعياه أمره .
واصطلاحاً : ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً من أي موضع كان .
سواء سقط الصحابي والتابعي أو التابعي وتابعه أو اثنان قبلهما لكن بشرط أن يكون سقوطهما من موضع واحد ، أما إذا سقط واحد من بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الإسناد واحد آخر فهو منقطع في موضعين كما سبق .
قال العراقي : أما إطلاقهم المعضل عليه وإن كان ابن الصلاح أطلقه على سقوط الاثنین فصاعداً فمحمول على هذا ^١ .

مثال المعضل :

قول مالك في الموطأ: بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: " للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق " ^٢ .
فإن مالكاً وصله خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة
فعرفنا بذلك سقوط اثنين على التوالي من السند في رواية الموطأ .

حكم المعضل : كسابقه أو كسابقه عند البعض ، نقل الصنعاني ^٣ عن الجوزجاني أنه قال في مقدمة كتابه في الموضوعات : المعضل أسوأ حالاً من المنقطع والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل ، والمرسل لا تقوم به حجة ، وقدمنا الخلاف في المرسل فلا داعي لإعادته هنا .

^١ . التقييد والإيضاح (٢٧) وتدريب الراوي (١٧٥/١) .

^٢ . الموطأ (٩٨٠/٢) وهو صحيح أخرجه مسلم (٩٤/٥) وأحمد (٢٤٧/٢) .

^٣ . توضيح الأفكار (٣٢٤/١) .

فائدة :

نقل ابن الصلاح أن اصطلاح المعضل مشكل من حيث اللغة ، لأن مُعضلاً بفتح الضاد لا يكون إلا من ثلاثي لازم عدى بالهمزة ، وهذا لازم معها . قال : وبجئت فوجدت له قولهم أمر عضيل أي مستغلق شديد ، و فعيل بمعنى فاعل يدل على الثلاثي ، فعلى هذا يكون لنا عضل قاصراً وأعضل متعدياً كما قالوا : ظلم الليل وأظلم ، ثم قال : ولا التفات في ذلك إلى مُعضل بكسر الضاد وإن كان مثل عضيل في المعنى^١ .

وتعقبه السخاوي^٢ بأن أعضل بمعنى مستغلق لازم ، وإنما المتعدي أعضل بمعنى أعيأ ، فأشكال المأخذ باق غير مندفع ، فالأولى أنه من أعضله بمعنى أعيأه كما في القاموس^٣ .

وقول الناظم : (فاعلم) تتميم للبيت و (زُكِن) بمعنى عُلِم :

^١ . مقدمة ابن الصلاح ص (٦٨) .

^٢ . فتح المغيب (٢٥٥/١) .

^٣ . القاموس المحيط (١٣٣٥) .

التدليس والإرسال الخفي

٢٥- وإن يكن سقوطه خفيًا إذ ليس في تاريخه ما يتيسر

٢٦- فهو مع القصد مدلس خفي ودون قصد هو مرسل خفي

التدليس لغة : كتم العيب في المبيع ، مأخوذ من الدَّسَّ بالتحريك وهو الظلمة كأنه لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمره^١ .

أنواع التدليس :

الأول : تدليس الإسناد : وهو أن يسند الراوي عن لقيه ما لم يسمعه بلفظ محتمل كعن وقال^٢ ، وليس منه إجازة ولا وجادة ، وهذا معنى قول الناظم :
(فهو مع القصد مدلس خفي) .

مثاله : ما حكى ابن خشرم : كنا يوما عند سفیان بن عيينة فقال : عن الزهري ، فقيل له : أحدثك الزهري ؟ فسكت ثم قال : قال الزهري ، فقيل له : سمعته من الزهري ؟ فقال : لم أسمع من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري^٣ .

حكمه : التدليس مكروه . ذمه أكثر العلماء ، وكان شعبة أشدهم ذما له ، يروى عنه أنه قال : التدليس أخو الكذب ، ولأن أزي أحب إلي من أن أدلس^٤ . وهذا منه إفراط محمول على المبالغة في التنفير منه .

واختلف في قبول خبر من عرف بالتدليس ، فقال بعض أهل العلم : يرد مطلقا ، لأن التدليس جرح ، والصحيح الذي عليه الأكثر هو أنه إن صرح

^١ . القاموس المحيط (١٠٣) .

^٢ . ورواية الحديث بهذه الصيغة تسمى بالعننة ، والحديث فيها يسمى بالمنعن وقد ذكرته في زياداتي على الطرفة بقولي :

" وما روى الراوي عن أو قالاً
معنن فلتفهم المقالا . "

^٣ . مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص (٨١) .

^٤ . المصدر السابق ص (٨٢) . وانظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٧٣) .

بالسماع قبل خبره واحتج به ، وإن أتى بلفظ محتمل كعن وقال فحكمه كحكم الخير المرسل^١ .

الثاني : تدليس الشيوخ : وهو أن يسقط الراوي شيخه الذي روى عنه أو يصفه بغير ما اشتهر به من اسم أو كنية أو لقب لئلا يعرف تعمية لأمره وتوعيرا للوقوف على حاله .

مثاله : قول ابن مجاهد — أحد القراء^٢ — : حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله يريد عبد الله بن أبي داود السجستاني ، وهذا أخف من الأول في الكراهة ، و تتفاوت الكراهة بحسب الغرض الداعي إليه ، فتارة يكره إن كان أصغر سنا منه وتارة يجرم إذا كان غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله ، أو أوهم أنه رجل من الثقات على وفق اسمه .

الثالث : تدليس التسوية : وهو أن يروي الراوي حديثا عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر فيسقط الضعيف ويرويه عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل ، فيستوي الإسناد كله ثقات ، ولذلك سمي بالتسوية .

وهو شر أنواع التدليس لأن شيخه الثقة قد لا يكون معروفا بالتدليس ، ويكون هو قد صرح بالسماع منه . وعرف به بقية بن الوليد ، والوليد بن مسلم .

الرابع : تدليس العطف : وهو أن يروي الراوي عن شيخين ما سمعاه من شيخ لهما ويكون حدثه أحدهما والآخر لم يحدثه فيصرح بالسماع عن الأول ويعطف عليه الآخر موهما أنه سمعه منه أيضا ، وإنما حدثه بالسماع عن الأول . ومن عرف بذلك هشيم بن بشير ، أخرج له الستة^٣ .

^١ . انظر النكت على ابن الصلاح (٦٢٥/٢) والباعث الخيث (١٧٤/١) .

^٢ . هو أبو بكر بن مجاهد المقرئ توفي سنة ٣٢٤ . انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار (٢١٦/١) وألبداية والنهاية (١٨٥/١١) .

^٣ . هو أبو معاوية ابن أبي خازم ، قال الحافظ : ثقة ثبت كثر التدليس والإرسال الخفي . انظر تقريب التهذيب ص (١٠٣٣) .

الخامس : تدليس القطع : ويسمى تدليس الحذف ، وصورته أن يقول الراوي : حدثنا ، ثم يسكت ثم يقول فلان عن فلان ويسوق الإسناد . قال الحافظ إنه يوجد في الكامل لابن عدي عن عمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول : حدثنا ، ثم يسكت ثم يقول هشام بن عروة عن عائشة ^١ .
وقوله : (ودون قصد هو مرسل خفي)

فرق بينهما بالقصد وغيره . والمرسل الخفي هو ما رواه الراوي عمّن عاصره ، ولم يعرف لقاؤهما بلفظ موهم للاتصال كعن وقال وليس له منه إجازة .
مثاله : ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : " رحم الله حارس الحرس " ^٢ فإن عمر لم يلق عقبة بن عامر كما قال الحافظ المزني في الأطراف ^٣ .

• والفرق بين التدليس والإرسال الخفي : هو أن التدليس يختص بمن عرف لقاؤه للمروي عنه، والإرسال الخفي عرفت المعاصرة بينهما دون اللقاء فافهم ^٤ .

^١ . النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦١٧) .

^٢ . أخرجه ابن ماجه (٢٧٦٩) والدارمي (٢٤٠٦) وضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع (٣١٠٨) .

^٣ . وأشار إليه في تهذيب الكمال (٤٣٤/٢١) .

^٤ . انظر العروة ص (٤٣) .

المزيد في متصل الأسانيد

٢٧- وإن يُزَدَّ رَاوٍ وَقَصَّ فَضْلاً فَذَلِكَ الْمَزِيدُ فِيمَا اتَّصَلَ

المزيد لغة : اسم مفعول من زاده زيادة ، والمتصل : ضد المنقطع .
اصطلاحاً : عبارة عن زيادة راو فأكثر في أثناء سند ظاهره الاتصال .
والحكم في ذلك للإسناد الخالي عن الزيادة إذا كان من لم يزد أتقن ممن زاد بشرط أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة ، وإلا فمتى كان معنا مثلاً ترجحت الزيادة .

مثاله : ما أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن المبارك قال : حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني بسر بن عبد الله قال : سمعت أبا إدريس الخولاني قال : سمعت واثلة يقول : سمعت أبا مرثد يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ^١ فالزيادة في هذا المثال في موضعين :

الموضع الأول : في لفظ سفيان ، والموضع الثاني : في لفظ أبي إدريس ، وسبب الزيادة في الموضعين هو الوهم ؛ أما زيادة سفيان فوهم ممن دون ابن المبارك لأن عدداً من الثقات رووا الحديث عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد ، ومنهم من صرح فيه بالإخبار ، وأما زيادة (أبا إدريس) فوهم من ابن المبارك لأن عدداً من الثقات رووا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد فلم يذكروا أبا إدريس ومنهم من صرح بسماع بسر من واثلة .

قال ابن الصلاح : يجوز في مثل ذلك أن يكون الشيخ الراوي سمع ذلك الحديث من رجل بواسطة ثم سمعه منه بنفسه ، قال : فيكون بسر في هذا قد سمعه

^١ . رواه مسلم (٦٢/٣) وله شواهد ذكرها الألباني في تحذير الساجد ص (٢١) .

من أبي إدريس عن واثلة ثم لقي واثلة نفسه فسمعه منه ، كما جاء مثله مصرحاً في غير هذا الحديث ، ثم قال : فالظاهر لمن وقع له مثل ذلك أن يذكر السامعين له وإلا حملناه على المزيد في متصل الأسانيد^١ .

^١ . من مقدمة ابن الصلاح ص (٢٨٨) مع التقييد والإيضاح .

زيادة الثقة والشان والمحفوظ

زيادة الثقة مما قيلاً
والراجح المحفوظ والمقابل
إن لم يخالف عدداً أو عدلاً
يبنى له من لفظ شد فاعل

زيادة الثقة : الزيادة لغة : ضد النقصان .

واصطلاحاً : ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه .

حكمها : واختلف في حكمها ، فقيل : تقبل مطلقاً ، وقيل : لا تقبل مطلقاً ، وقيل بالتفصيل وهو الأصوب .
وأنواعها ثلاثة :

الأول : ما زاده الثقة من غير مخالفة ، فهذا حكمه القبول لأنه خير مستقل انفرد به ثقة عن شيخه . كما لو روى خيراً مستقلاً .

مثال ذلك : ما رواه النسائي من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة رضي الله عنه من زيادة " فليرقه " ^١ في حديث ولوغ الكلب ، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش فتكون هذه الزيادة خيراً مستقلاً انفرد به علي بن مسهر عن الأعمش وهو ثقة .

الثاني : ما زاده الثقة مع نوع منافاة لرواية من هو أوثق منه ، إلا أن تلك الزيادة تنحصر في تقييد مطلق ، وتخصيص عموم فهذه تقبل أيضاً على الراجح في ذلك .

مثال ذلك : رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه من زيادة " أولاهن بالتراب " ^٢ من حديث الولوغ ورواية سائر الثقات من أصحاب أبي هريرة خالية عنهما وهي تقييد للإطلاق .

^١ . رواه النسائي (١٥/١) برقم (٦٤) من صحيح النسائي .

^٢ . رواية مسلم (١٦٢/١) وأبي داود (٢١) ، والنسائي (٦٣/١) ، والترمذي (١٥١/١) وأحمد (٢٦٥/٢) .

الثالث : ما زاده الثقة منافياً لما رواه الثقات أو الأوثق منه ، وهذا معنى قوله " إن لم يخالف " فهذا حكمه الرد ، ويسمى الشاذ .

كما قال الناظم : (من لفظ شذ فاعل) أي اسم فاعل من شذ وهو (شاذ) ومقابله المحفوظ وهو الراجح . كما قال الناظم (والراجح المحفوظ) .
مثاله : ما رواه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : " الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام " ^١ . روى الحديث حماد بن سلمة موصولاً عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد مرفوعاً ، ورواه سفيان الثوري مرسلأً عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم والثوري أوثق من حماد .
فلذا قال الدار قطني في العلل المحفوظ المرسل ^٢ .

^١ . أخرجه أبو داود (٤٩٢) والترمذي (١٣١/٢) والدارمي (٣٢٣/١) وابن ماجه (٧٤٥) والحاكم (٢٥١/١) ، وصححه

ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني ، ونفى هذه العلة . انظر الإرواء (٣٢٠/١) .

^٢ . وذكر الخافظ نحو ذلك إلا أنه وجد له شاهداً مرفوعاً . انظر التلخيص (٢٧٧/١) .

المتابعة والشاهد والاعتبار

- ٣٠- وإن تجدَ مُشاركاً للراوي في شيخٍ فذا مُتابعٍ به قُفي
٣١- وإن تجدَ مُوافقاً في المعنى فقط فيالشَّاهدِ هذا يُعنى
٣٢- وحيثُ لا فَمُفْرَدٌ والبَحْثُ عَنْ ذاكُ بِالاعتبارِ يُسمى حيثُ عَنْهُ

المتابعة

المتابعة لغة : الموافقة .

وإصطلاحاً : أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث وهي على مرتبتين : فإن وافقه المتابع بكسر الموحدة في شيخه فهي التامة ، وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة ، ويستفاد منها التقوية كما قال الحافظ^١ .

مثال المتابعة التامة :

ما رواه الشافعي في الأم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : " الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفتطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين"^٢ .

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعُدوه في غرايبه، لأن أصحاب مالك روه عنه بهذا الإسناد بلفظ " فإن غم عليكم فاقدرُوا له " ، لكن وجدنا للشافعي متابعاً وهو عبد الله بن مسلمة القعبي أخرججه البخاري عنه عن مالك ، وهذه متابعة تامة .

^١ . نزهة النظر ص ٣٦ .

^٢ . أخرججه البخاري (١٠٢/٤) ومسلم (١٢٣/٣) ومالك (٢٨٦/١) .

مثال المتابعة القاصرة

في الحديث السابق وجدنا متابعة قاصرة من وجهين : أحدهما ما رواه مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ " فاقدروا ثلاثين"^١ والثاني ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر بلفظ (فأكملوا ثلاثين)^٢ .

^١ . أخرجه مسلم (١٢٢/٣) .

^٢ . رواه ابن خزيمة (٢٠٢/٣) برقم (١٩٠٩) .

الشاهد

في قوله : (وإن تجدد موافقا في المعنى ...) أي ما دل على معنى الحديث من طريق آخر^١ يسمى الشاهد .

مثاله : وهو شاهد للحديث السابق ما رواه البخاري من حديث أبي هريرة ولفظه " فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين " ^٢ وله شاهد آخر رواه النسائي من طريق محمد بن حنيف عن عبد الله بن عباس مرفوعاً مثل حديث ابن دينار عن ابن عمر .

وقول الناظم : (وحيث لا فمفرد)

وحيث لم يوجد متابع ولا شاهد سمي الحديث مفرداً ، والمفرد إما مطلق وإما نسبي ، أما المطلق : فحيث لم توجد له متابعة ولا شاهد بل انفرد به راو واحد عن واحد عن كل أحد . وأما النسبي : وهو المنسوب إلى جهة خاصة فيقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : المقيد بالثقة : والثاني : المقيد بأهل بلد مخصوص . والثالث : المقيد بقصره على راو مخصوص .

مثال الأول : ما رواه مسلم من طريق ضمرة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الأضحى والفطر — (ق) و (اقتربت الساعة) ^٣ لم يروه أحد عن الثقات إلا ضمرة ، وانفرد به عن عبيد الله عن أبي واقد .

^١ . وصحابي آخر . انظر الترجمة ص (٣٦) ، الباعث الخبيث (١٨٤/١) .

^٢ . البخاري (١٠٦/٤) ، ومسلم (١٢٤/٣) وغيرهما .

^٣ . أخرجه مسلم (٢١/٣) وأصحاب السنن .

مثال الثاني : ما رواه أبو داوود عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن ابن نضرة عن أبي سعيد قال : " أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تسير " ^١ تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول السند إلى آخره .

مثال الثالث : ما رواه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داوود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس : " أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق تمر " ^٢ .

قال الترمذي: حديث غريب ، وقال ابن طاهر في أطراف الغرائب : غريب من حديث بكر بن وائل تفرد به وائل عن ابن داوود ولم يروه عنه غير سفيان بن عيينة .

تنبيه :

قال الحافظ ^٣ : يقل إطلاق الفردية على الفرد النسبي لأن الغريب والفرد يترادفان لغة واصطلاحاً ، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته . فالفرد أكثر ما يطلقونه على المفرد المطلق ، والغريب أكثر ما يطلقونه على المفرد النسبي ، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما ، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون بينهما فيقولون : تفرد به فلان وأغرب به فلان .

^١ . صحيح أبي داوود رقم (٧٣٢) .

^٢ . انظر الترمذي (١١٠٧) و أبدا داوود (٣٧٤٤) والنسائي (٩٣/٢) ، وابن ماجه (١٩٠٩) وأصل القصة في الصحيحين

البحاري (٣٨٧/٧) ومسلم (١٤٧/٤) .

^٣ . نزهة النظر (٢٨) .

الاعتبار

قول الناظم : " والبحث عن ذلك بالاعتبار يسمى حيث عن " يعني أن مسألة سير الحديث والنظر فيه هل يوجد للفرد متابع أو شاهد هذه المسألة تسمى بالاعتبار . " حيث عن " أي حيث ظهر وعرض .
والاعتبار لغة : الاستدلال بالشيء على غيره .
واصطلاحاً : هو ما ذكرناه ؛ أي تتبع طرق الحديث الفرد^١ .
مثاله : أن يروي حماد بن سلمة حديثاً عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فينظر هل روى ذلك الحديث غير حماد بن سلمة عن أيوب ، فإن لم يوجد فهل رواه غير أيوب عن ابن سيرين ، وإلا فهل رواه ثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة ، وإلا فهل رواه صحابي آخر غير أبي هريرة عن النبي ﷺ فأى ذلك وجد علم أن للحديث أصلاً يرجع إليه ، وإلا فلا .
هذا وقد تقدم أن انفراد الصحابي بالحديث لا يعد غرابة إذ ليس فيه ما يوجب قدحاً .

^١ فليس الاعتبار نوعاً بعينه ، وإنما هو هيئة التوصل للنوعين (المتابعات والشواهد) . انظر (الباعث الخفيث) (١٨٨/١) . النكبت على ابن الصلاح (٢٨١/٢) ، والنكبت على نزعة النظر ص (١٠٠) .

الموضوع

٣٣- وإن يكن روايه يقصد الكذب فذلك الموضوع طرحه يجب

٣٤- وربما أطلق فيما اتفقا فيه بلا قصد لأن يحتملنا

يعني أن راوي الحديث إذا عرف بالكذب فيه سمي حديثه موضوعاً .

والوضع لغة : يطلق على معان : الإسقاط والترك والافتراء .

تقول : وضع فلان الشيء عن عاتقه أي أسقطه ، وتقول وضع زيد شيئاً تريد

أنه تركه ، ووضع عمرو هذا الكلام تقصد أنه افتراه واختلقه^١ .

والأخير من هذه المعاني هو المعنى الاصطلاحي هنا، وهو: ما اختلقه وافتراه

أحد من الناس ونسبه إلى النبي ﷺ.

والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع إذ قد يصدق

الكاذب لكن لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك ، وإنما يقوم بذلك منهم

من يكون اطلاعه تاماً ، وذهنه ثاقباً ، وفهمه قوياً ، ومعرفته بالقرائن متمكنة .

ما يُعرف به الوضع :

قد يعرف بإقرار واضعه ، كإقرار أبي عصمة نوح بن أبي مريم الملقب بنوح

الجامع جمع كل شيء إلا الصدق ، قيل له : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس

ﷺ في فضائل القرآن سورة سورة ، وليس هذا عند أصحاب عكرمة ؟ قال : رأيت

الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهِه أبي حنيفة و مغازي ابن إسحاق فوضعت هذا

الحديث حسبة^٢ .

^١ . ملاحظة : يقصد الناظم في هذا البيت أنه ربما أطلق الموضوع على من وقع له ذلك دون قصد الوضع ، كما وقع لثابت بن

موسى الزاهد حيث دخل على علي شريك بن عبد الله وهو يعلّي الحديث فذكر إسناداً ثم نظر إلى ثابت فقال له : من كثرت صلاته

بالليل حسن وجهه بالنهار ، فظنه ثابت حديثاً فكان يعدث به ، فأخرجه ابن ماجه (١٧٤) . فهذا معنى كونه لم يقصد الوضع ،

وما مثل به الشارح لهذا البيت فيه نظر . والله أعلم . انظر التقييد والإيضاح ص (١٠٩) .

^٢ . القاموس المحيط (٩٩٦) .

^٣ . تدريب الراوي (٢٨٢/١)

وهذا معنى قول الناظم: "وربما أطلق فيما اتفقا فيه بلا قصد" والله أعلم^١.
ومن الإقرار به أيضا إقرار ميسرة بن عبد ربه بأنه وضع سبعين حديثا في فضل علي^٢ رضي الله عنه.

ويعرف الوضع بما يؤخذ من حال الراوي ، كما وقع للمأمون بن أحمد أنه ذكر بمحضته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أم لا ؟ فساق في الحال إسناده إلى النبي ﷺ أنه قال : سمع الحسن من أبي هريرة^٣ .
وكذلك ما يتزل مترلة الإقرار ، كأن يحدث عن شيخ ومعلوم أن وفاة الشيخ كانت قبل أن يولد الراوي .

ومنها الأخبار السخيفة والمخالفة للعقل والحس والمشاهدة غير قابلة للتأويل، ومثال ذلك ما رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : " إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا وصلت خلف المقام"^٤

ومن ذلك مخالفة الكتاب والسنة والإجماع القطعي .
أو يتضمن المروي وعيدا شديداً على أمر صغير أو وعداً عظيماً على أمر حقير ،
ومنها أن يكون المروي خيراً عن حادث عظيم تتوفر الدواعي على نقله فلا ينقل ذلك الخبر إلا عن شخص واحد .

ودواعي الوضع كثيرة جداً ومنها :

(١) قصد التقرب إلى الحاكم كما وقع لغياث بن إبراهيم النخعي ، دخل على الخليفة المهدي العباسي وهو يلعب بالحمام ، فساق سنده إلى النبي ﷺ أنه

^١ . انظر الملاحظة السابقة .

^٢ . ميزان الاعتدال (٢٣٠/٤) ، الضعفاء للعقيلي (٢٦٤/٤) .

^٣ . نزهة النظر ص (٤٤) ، فتح المغيب (٢٦٨/١) .

^٤ . وانظر أمثلة ذلك في شرح (شرح النخبة للقراري) ص (٤٤٤) .

قال : " لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح " ^١ فزاد في الحديث أو جناح ، فعرف المهدي أنه كذب لأجله فأمر بذيح الحمام ^٢ .

(٢) ومنها الانتصار للرأي .

(٣) الإغراب بقصد الشهرة .

(٤) التكسب والارتزاق . مما يضع من الأخبار كما هو شأن القصاص .

(٥) ومنها عدم الدين مثل الزنادقة الذين وضعوا أحاديث ليضلوا الناس

مثل محمد بن سعيد المصلوب ^٣ ، وبيان بن سمعان ^٤ ، وعبد الكريم بن أبي العوجاء ^٥

حكم الوضع :

محرم مطلقاً بإجماع أهل العلم، إلا ما نقل عن بعض الكرامية وبعض المتصوفة الجهلة من جواز الوضع في الترغيب والترهيب ، وهو كما قال الحافظ : خطأ تنشأ عن جهل قائله ، وبالغ أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين رحمهما الله فكفر من تعمد الكذب على رسول الله ﷺ ^٦ ، ويجب على من حكى الحديث الضعيف أن يبين أنه ضعيف فمن باب أولى الموضوع لثلاث يكون أحد الكاذبين كما ثبت في صحيح مسلم : " من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " ^٧

^١ : الحديث دون الزيادة رواه أبو داود (٢٥٧٤) والنسائي (١٢٢/٢) والترمذي (٣١٧/١) وابن حبان (١٦٣٨) وغيرهم .

وحسنه الترمذي وصححه الألباني كما في صحيح الجامع (١٢٤٧/٢) والإرواء برقم (١٥٠٦) .

^٢ . انظر الجرحين لأبن حبان (٦٦/١) .

^٣ . انظر الميزان (٥٦١/١) والتهذيب (١٨٤/٩) .

^٤ . الميزان (٣٥٧/١) ولسان الميزان (٦٩/٢) .

^٥ . انظر الموضوعات لابن الجوزي (٣٧/١) .

^٦ . لعلة أراد المستحل . انظر الوضع في الحديث لعمر قلاحة (٣١٧/١) .

^٧ . كما في مقدمته (٩٥/١) طبعة دار أبي حبان .

المتروك

٣٥- وإن يكنُ متهماً به فقطُ فذلك المتروكُ عند مَنْ فرطُ

المتروك لغة : اسم مفعول من الترك ، وتسمى العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ (التريكة) أي متروكة لا فائدة فيها^١ .
واصطلاحاً : كما قال الناظم : أن يكون راوي الحديث متهماً بالكذب ، وتفرد به .

إذاً : ما تفرد به راوٍ مجمع على ضعفه لاثمائه بالكذب فهو المتروك .
وجه تسميته بذلك أن اتمام الراوي بالكذب مع تفرده يجعل الحديث غير مقبول ، ولا يسوغ الحكم بوضعه .

أسباب اتمام الراوي : أن يكون حديثه مخالفاً للقواعد المعلومة وغير مروى إلا من جهته أو يكون علم كذبه في كلام الناس خاصة وعرف به .

مثاله : حديث الجارود بن يزيد النيسابوري . قال الذهبي : ومن بلاياه عن هز بن حكيم عن أبيه عن جده أنه قال : إذا قال لامرأته أنت طالق إلى سنة إن شاء الله فلا حنث عليه^٢ .

فالجارود كذبه على ابن المديني، وقال يحيى : ليس بشيء، وقال أبو داود : غير ثقة ، وقال النسائي والدارقطني : متروك^٣ .
وقول الناظم : " من فرط " أي سبق .

١ . القاموس (١٢٠٧) .

٢ . انظر ميزان الاعتدال (٣٨٥/١٠) .

٣ . المصدر السابق (٣٨٤/١٠) .

المنكرو والمعروف

٣٦- وَمَا رَوَى فَاسِقٌ أَوْ غَافِلٌ أَوْ ذُو غَلَطٍ فَحُشٌّ مَنكَرٌ دَعْوًا

٣٧- وَقَدْ يُقَيَّدُ بِمَا خَالَفَ مَا لِثَقَّةٍ وَذَا سَمْعُ رُوفٍ سَمًا

المنكر لغة : اسم مفعول فعله أنكره .معنى جحدته .

واصطلاحاً : ما تفرد به راو ظهر فسقه ، أو كثرت غفلته ، أو فحش غلظه^١ . وبعضهم يقيد به بمخالفته لما رواه الثقات ، ومقابله وهو خير الثقة يسمى معروفاً .

مثاله : ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيْب (مصغراً) بن حَبِيب الزيات (وهو ضعيف) عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : " من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام رمضان وقرى الضيف دخل الجنة " ^٢ .

قال أبو حاتم : هذا حديث منكر لأن الثقات رووه عن أبي إسحاق السبيعي عن العيزار عن ابن عباس موقوفاً وهو المعروف .
وقول الناظم : " سما " أي علا وارتفع .

^١ . الباحث الخيث (١٨٣/١٦) النكت على ابن الصلاح (٢٧٤/٢) .

^٢ . رواه ابن أبي حاتم في العلال (١٨٢/٢) والطبراني في الكبير (١٣٦/١٢) ، وضعفه الهيثمي في الجمع (٤٥/١) وابن عدي في الكامل (٨٢١/٢) .

المعلل

٣٨- وَمَا بِهِ وَهُمْ خَفِيٌّ يُعْقَلُ مَعَ التَّامُّلِ هُوَ الْمَعْلَلُ

المعلل لغة : اسم مفعول من أعله إذا أصابه بعللة .

والعلة عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه ، ويسمونه المعلول كما وقع ذلك في عبارة كثير منهم كالبخاري والترمذي والحاكم والدارقطني وغيرهم ، وهو لحن كما قال النووي في التقريب لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول ، بل الأجود فيه محلى بلام واحدة لأنه مفعول أعل قياساً ، وأما معلل فمفعول علل وهو لغة بمعنى : ألهاه بالشيء وشغله ، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم^١ ، ولهذا قال العراقي :

وسم ما بعللة مشمولٌ مَعْلَلًا وَلَا تَقُلْ مَعْلُولٌ

وهذا النوع من أجل أنواع علوم الحديث وأشرفها وأدقها ، ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والإتقان والخبرة والفهم الثاقب ، ولذا نرى أنه لم يتكلم عليه إلا القليل من العلماء كابن المديني وأحمد والبخاري وأبي زرعة ويعقوب بن شيبه والدارقطني وأبي حاتم .

قال الحاكم : وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل والحجة عندهم في التعليل بالحفظ والفهم لا غير^٢ .

قال ابن مهدي : لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي^٣ .

١ . تدريب الراوي (١/٢١٠) .

٢ . معرفة علوم الحديث ص ٨١ .

٣ . انظر فتح المغيب (١/٢٧٣) .

وتتطرق العلة إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً ، وتدرك العلة بتفرد الراوي ، وبمخالفته لغيره مع قرائن تضم إلى ذلك تنبه العارف على وهم ما وقع بإرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث بحيث يحكم الراوي بصحة الحديث أو يتردد فيتوقف فيه .
وربما تقصر عبارة المعلل على إقامة الحججة على دعواه ، كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم .

قال ابن المهدي : في معرفة علل الحديث إلهام^١ . وسئل أبو زرعة ما الحججة في تحليلكم الحديث ؟ قال : الحججة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته ثم نقصد أبا حاتم فيعلله ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث فإن وجدت بيننا خلافاً فاعلم أن كلامنا تكلم على مراده ، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ، ففعل الرجل ذلك . فاتفقت كلمتهم . فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام^٢ .
والسبيل إلى معرفة العلة كما قال الخطيب : أن تجمع بين طرق الحديث وتنتظر في اختلاف رواته وتعتبر بمكانتهم في الحفظ ومترلتهم في الإتقان والضبط .
وقال ابن المديني : الباب إذا لم تجمع طرقه لم تتبين خطأه^٣ .

مثال العلة في المتن :

حديث سعيد بن أبي مریم عن مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً :
" لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا " فقلوه : " ولا تنافسوا "
أدخله ابن أبي مریم من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً " إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا

١ . فتح المغيب (٢٧٣/١) .

٢ . المرجع السابق ، وانظر الباعث الحثيث (٢٠١/١) .

٣ . التقييد والإيضاح (٩٧) .

تحاسدوا " الحديث ، والحديثان متفق عليهما سوى لفظة " ولا تنافسوا " انفراد بها مسلم^١ .

مثال العلة في السند غير قاذحة في المتن :

حديث يعلى بن عبيد الطنافسي أحد رجال الصحيح عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : " البيعان بالخيار .. الحديث"^٢ فوهم يعلى بن عبيد على سفيان في قوله عمرو بن دينار وإنما المعروف من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار .

والعلة في السند القاذحة في المتن فكالتعليل بالإرسال والوقف .

ومن المصنفات في العلل : العلل لابن المديني^٣ ، و ابن أبي حاتم^٤ ، والدارقطني^٥ وغيرهم .

١ . البخاري (٢١٦٥) ومسلم (١٤١٢) .

٢ . أشار محقق الباعث الحديث الشيخ علي الحلبي إلى أن لفظه بهذا الإسناد : (كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرق إلى بيع الخيار) في الطبراني الكبير (١٣٦٢٩) والحديث رواه الجماعة .

٣ . طبع بتحقيق الدكتور الأعظمي ١٩٨٠م .

٤ . طبع في مجلدين في المطبعة السلفية ١٣٤٣ هـ .

٥ . طبع منه أحد عشر مجلداً بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي — رحمه الله — .

المضطرب

٣٩- وَمَا بِهِ اخْتِلافٌ مِّنْ أَوْ سَنَدٍ مُّضْطَرِبٌ إِنْ لَمْ يَبْنِ مَا يُعَمَدُ

المضطرب لغة : اسم فاعل من الاضطراب وهو اختلاف الأمر وفساد نظامه . وأصله من اضطراب الموج لكثرة حركته وضرب بعضه بعضاً ، ولو كان المضطرب بفتح الراء لكان اسم مكان للاضطراب ، ولكان ذلك أظهر لتحقيق المعنى الاصطلاحي ، لأن الحديث عند التحقيق موضع يظهر فيه اضطراب الراوي والرواة .

واصطلاحاً : ما اختلفت الرواية في متنه أو في سنده أو في كليهما مع تساوي الروایتين وتعذر الجمع بينهما ، وهذا معنى قوله : " إن لم يبن ما يعتمد " . أي لم يظهر ترجيح إحداها على الأخرى بحيث لم تكن واحدة منهما رجاءها أحفظ بل تساوتا .

مثال الاضطراب في السند :

ما رواه أبو داوود وابن ماجه من رواية إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : " إذا صلى أحدكم فليجعل شيئاً تلقاء وجهه .. الحديث " وفيه " فإذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطاً " ^١ وقد اختلف على إسماعيل اختلافاً كثيراً فرواه بشر بن المفضل وروح بن القاسم عنه هكذا ، ورواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمرو حريث عن أبيه عن أبي هريرة ، ورواه حميد بن الأسود عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة .

^١ . رواه أبو داوود (٦٨٩) وابن ماجه (٩٤٣) وصححه ابن حبان ، وأورده ابن الصلاح مثالا للمضطرب ، ونازعه ابن حجر في النكت (٧٧٢/٢) وله بحث فيه ، وضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع برقم (٥٦٩) ، وانظر السنن الكبرى للبيهقي (٢٧١/٢) التقييد والإيضاح للعراقي ص (١٠٣) .

مثال الاضطراب في المتن :

حديث فاطمة بنت قيس قالت : سئل النبي ﷺ عن الزكاة فقال : " إن في المال لحقاً سوى الزكاة " فهذا حديث اضطرب لفظه ومعناه فرواه الترمذي هكذا من رواية شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ " ليس في المال حق سوى الزكاة " ^٢ فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل كذا قال زين الدين ثم قال : وقول البيهقي إنه لا يحفظ لهذا اللفظ الثاني إسناد معارض لما رواه ابن ماجه ^٣ .

حكم الاضطراب : موجب لضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط ^٤ .

^١ . انظر ضعيف الجامع رقم (١٩٠٣) .
^٢ . انظر ضعيف الجامع (٤٩٠٩) .
^٣ . وانظر التلخيص الخبير (١٦٠/٢) .
^٤ . دليل أرباب الفلاح ص (١٤٥) .

المدرج

٤٠- والمدْرَجُ الذي أتى في سَنَدِهِ وَمِنْهُ مَا لَيْسَ مِنْهُ فاقْتَدِهِ

الإدراج لغة : إدخال الشيء في الشيء .

واصطلاحاً : ما اشتمل على زيادة من أحد رواته وهو قسمان : مدرج إسناده ومدرج متن والأول ثلاثة أقسام ، ولسنا بغرض استقصائها ، بل نعطي مثلاً من الأول منها ليكون الطالب على بصيرة :

مثاله : أن يروي الحديث جماعة بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو يجمعهم على إسناده واحد من تلك الأسانيد ولا يبين اختلافهم ، فمثلاً ما رواه الترمذي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : " قلت يا رسول الله : أي الذنب أعظم ؟ قال : " أن تجعل لله نداً وهو خلقك ، قلت : ثم أي ؟ قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك ، قلت : ثم أي ؟ قال : أن تزاني حليلة جارك " ^١ فإن الأعمش ومنصور بن المعتمر روي هذا الحديث عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود ورواه واصل الأسدي عن شقيق عن ابن مسعود وأسقط عمراً بينهما ، فلما رواه النووي عنهم أدرج سند واصل في سند الأعمش ومنصور فلم يبق الاختلاف حيث قال : روى الأعمش ومنصور بن المعتمر وواصل الأسدي عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود وساق الحديث .

مثال الإدراج في المتن :

حديث الزهري عن عائشة رضي الله عنها " كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحنث في حراء وهو التبعد الليالي ذوات العدد " ^٢ فقلوه : (وهو التبعد) مدرج في الحديث ، وسببه تفسير الغريب ، وقد يقع لاستنباط حكم فهمه بعض الرواة .

^١ . أخرجه البخاري (١٦٣/٨) مع الفتح ومسلم (٨٦) .

^٢ . أخرجه البخاري (٣) ، ومسلم (٢٥٢/١٦٠) .

ويعرف الإدراج بوروده مفصلاً من طريق آخر أو بتصريح الراوي بذلك .
حكم الإدراج : المنع لتضمنه نسبة القول إلى غير قائله ، لكن ما أدرج
لتفسير الغريب يسامح فيه^١ .
قوله : (فاقده) الهاء هاء السكت أي اتبع المصطلح وأهله لتعرف ذلك .

١ . الباعث الخبيث (٢٣٦/١) ، تدريب الراوي (٢٧٤/١) .

المحكم

٤١- والثابتُ المقبولُ إنْ هُوَ سَلِمَ من المعارضِ فبالمُحكَمِ سِمٌ

يعني أن الخبر الثابت إذا سلم من المعارض له سواء كان مساوياً أو أقوى فيسمى بالمحكم ، وغالب الأحاديث من هذا النوع .
حكمه : يجب العمل به ^١ .

مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

٤٢- وَحَيْثُ لَا وَالْجَمْعُ فِيهِ يُحْذَى فَإِنَّهُ مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ ذَا

وحيث لم يسلم المقبول من المعارض وأمكن الجمع بينهما فإن هذا يسمى مختلف الحديث إذا كانا متساويين . قال النووي : مختلف الحديث هو أن يأتي حديثان متعارضان في المعنى ظاهراً ^٢ .
حكمه : أنه إذا وجد التعارض وأمكن الجمع بينهما بغير تعسف فلا يصار إلى غيره .

مثال ذلك : حديث : " لا عدوى ولا طيرة " ^٣ ، وحديث " فر من المجدوم فرارك من الأسد " ^٤ ظاهرهما التعارض ، ووجه الجمع أن نفي العدوى باق على عمومه ، والأمر بالفرار من باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يصيبه شيء من ذلك بتقدير الله سبحانه ابتداء لا بالعدوى المنفية فيظن أن ذلك بسبب مخالطته للمريض فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج ، فأمر النبي ﷺ

^١ . انظر قفو الأثر لابن الحنيلي ص (٦٥) .

^٢ . تدريب الراوي (١٧٥/٢) .

^٣ . ثبت من طرق عن ابن عمر وأبي هريرة وجابر وأنس في مسند أحمد والبخاري (٥٧٧٢) ومسلم (٢٢٢٠) .

^٤ . أخرجه البخاري عن أبي هريرة (٥٧٠٧) .

بتجنبيه حسماً للمادة . كذا قال الحافظ في الترهة ^١ .

وإن لم يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين بوجه صحيح يرجع إلى التاريخ فإن علم المتأخر منهما من المتقدم كان المتأخر هو الناسخ ويعمل به .
وإن جهل التاريخ وأمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالسند أو المتن فالمصير إليه .

وإن تعذر الترجيح يتوقف عن العمل بهما حتى يتبين للناظر وجه الترجيح .
فمختلف الحديث هذه مراتبه : الجمع ، النسخ ، الترجيح ، التوقف .
والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط كما قال بعضهم ؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر أمر نسبي قد يخفى على شخص ويظهر لغيره .

^١ . ترهة النظر ص (٣٨) ، وانظر بحثه مستوفى في الفتح (١٦٠/١٠) .

الناسخ والمنسوخ

٤٣- وَحَيْثُ لَا وَعُرِفَ التَّارِيخُ فَذَلِكَ التَّنَاسِيخُ وَالْمَنْسُوخُ

وحيث لم يمكن الجمع بينهما وعرف التاريخ فالتأخر منهما الناسخ والأول المنسوخ .

والنسخ لغة : الإزالة والنقل ، تقول : نسخت الشمس الظل إذا أزالته ، ونسخت الكتاب إذا نقلته .

وإصطلاحاً : رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه ، والناسخ هو ما دل على الرفع ، وتسميته ناسخاً مجاز لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى .
ويُعرف النسخ بأمر منها :

(١) نص الشارع على ذلك . وهو الأصرح كحديث : " كنت فهمتكم عن زيارة القبور فزوروها " ^١ .

(٢) إخبار الصحابي بذلك . كقول جابر رضي الله عنه كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ " ترك الوضوء مما مست النار " ^٢ .

(٣) ما عرف بالتاريخ وهو كثير جداً ، وأما ما رواه الصحابي المتأخر إسلاماً مخالفاً لما رواه المتقدم عنه في الإسلام فلا يدل على النسخ لاحتمال سماع ذلك عن صحابي آخر أقدم من ذلك المتقدم في الإسلام أو سمعه من مثله فأرسل . وقال الحافظ إن الإجماع ليس بناسخ بل يدل على النسخ ^٣ .

^١ أخرجه مسلم (٦٥/٣) وأبو داود (٧٢/٢) والنسائي (٢٨٥/١) وأحمد (٣٥١/٥) عن بريدة بن الحصيب ، وفي الباب عن أبي سعيد وأنس وأبي هريرة . انظر أحكام الجنائز ص ٢٢٧ .

^٢ . حديث صحيح رواه أبو داود (١٩٢) والنسائي (١٠٨/١) والبيهقي (١٥٥/١) ، وابن الجارود ص (١٨) ، أما حديث عائشة : " ما ترك النبي ﷺ الوضوء مما مست النار حتى قبض " فحديث باطل . انظر التلخيص الجبير (١١٦/١) .

^٣ . نزهة النظر ص (٣٨) .

غريب الحديث

٤٤- ثم غريب اللفظ ما يحتاج في معناه للغة إذ لم يؤلف

هذا غريب الحديث وهو ما يقع فيه من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم .
وقد صنف فيه جماعة من الأئمة كالنضر بن شميل^١ ، وقيل إنه أول من صنف فيه ،
وصنف فيه أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه الكبير^٢ ، وكذلك أبو عبيدة معمر بن
الثنثي^٣ ، ومجد الدين أبو السعادات بن الأثير^٤ .

ولا ينبغي لمن تكلم في غريب الحديث أن يخوض فيه رجما بالظن ، فقد
روى عبد الرحيم بن الحسين عن أحمد بن حنبل أنه سئل عن حرف منه فقال :
سلوا أصحاب الغريب فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن^٥ .

وسئل الأصمعي عن حديث (الجار أحق بسقبه)^٦ فقال : أنا لا أفسر
حديث رسول الله ، ولكن العرب تزعم أن "السقب" اللزيق^٧ .

وأحسن ما يفسر به الحديث الغريب ما جاء مفسرا به في بعض طرق
الحديث .

مثاله : قول النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه لابن صياد: " قد خبأت لك
خبيا فما هو ؟ " قال : الدخ . والدخ هنا هو الدخان ، وهو لغة فيه حكاه ابن
دريد وابن السيد والجوهري وغيرهم^٨ ، وحكى ابن السيد أيضا فتح الدال ، وقد

^١ . هو أبو الحسن النضر بن شميل المازني أحد شيوخ إسحاق بن راهويه توفي سنة ٢٠٣هـ، وكتابه " غريب الحديث " وهو مخطوط .

^٢ . كتابه غريب الحديث وقد طبع في أربع مجلدات .

^٣ . وقيل بأنه أول من صنف في غريب الحديث . انظر : الباحث الحديث (٤٦١/٢ ، ٤٦٣) .

^٤ . وكتابه : النهاية في غريب الحديث والأثر ، وهو أشهر هذه الكتب وعليه ذبول واختصارات وطبع عدة مرات .

^٥ . انظر تدريب الراوي (١٦٦/٢) و الباحث الحديث (٤٦٢/٢) .

^٦ . روي بالسین والصاد المهملتين . أخرجه البخاري (٤٧/٢) وأبو داود (٣٥١٦) والنسائي (٢٣٤/٢) وابن ماجه (٢٤٩٨) وغيرهم .

^٧ . تدريب الراوي (١٦٦/٢) .

^٨ . انظر القاموس المحيط (٣٢٠) .

روى أبو داوود و الترمذي من رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر في هذا الحديث أن النبي ﷺ قال : " إني خبأت لك خبيئة " وقال الترمذي : خبيئاً وخبلاً له " يوم تأت السماء بدخان مبين " ^١ . قال الترمذي : هذا حديث صحيح ^٢ ، والحديث متفق عليه دون ذكر الآية .

^١ . الدخان (٨) .

^٢ . رواه الترمذي (٢٢٥٠) وأصله في الصحيحين كما ذكر ، أخرجه البخاري (١٣٥٤) ومسلم (٢٩٣٠) .

المشكل

٤٥- وإن يَكُنْ يَغْمُضُ مِنْ مَعْنَاهُ لَا مِنْ لَفْظِهِ فَهُوَ الْمُسَمَّى مُشْكَلًا

يعني أن لفظ الحديث إذا كان لا يتضح معناه مع كثرة استعماله ، والسبب في ذلك قد يكون دقة مدلوله ، فيسمى مشكلا ، ويرجع في تفسيره إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الآثار وبيان المشكل منها ، وقد ألفت فيه كثير من الأئمة منهم الطحاوي والخطابي وابن عبد البر .

المصحف والمحرّف

٤٦- ما غَيْرُ النَّقْطِ هُوَ الْمُصْحَفُ وَإِنْ يَكُنْ فِي الشَّكْلِ فَالْمُحَرَّفُ

تغيير الراوي إن كان يتعلق بالنقط فهو المسمى المصحف^١ كما قال الناظم . وإن كان التغيير في الشكل فالمحرّف^٢ ، ومعرفة هذا النوع مهمة جدا .
وقد صنّف فيه : الحسن بن عبد الله العسكري ، والدارقطني ، والخطابي .
ومن خلال معرفته يتبين للشخص خطأ الراوي الذي وقع فيه ، وأكثر ما يكون هذا النوع في المتون كحديث زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ " احتجر في المسجد .. الحديث " ^٣ صحفه ابن طيعة فقال : احتجم في المسجد^٤ .

^١ . المقنع لابن الملقن (٤٦٩/٢) ترويض الأفكار (٤١٩/٢) ، فتح المغيب (٧٢/٣) .

^٢ . تدريب الراوي (١٧٥/٣) قفو الأثر (٧٥) .

^٣ . أخرجه البخاري (٥١٧/١٠) ومسلم رقم (٧٨١) . ومعنى احتجر اتخذ حجرة .

^٤ . أخرجه أحمد (١٨٥/٥) عن ابن طيعة محرّفاً .

وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد كحديث شعبة عن العوام بن مزاحم القيسي يروي عن أبي عثمان النهدي ، صحفه يحيى بن معين في اسم أبيه فقال عن العوام بن مزاحم . بالزاي والحاء المهملة^١ .

ولا يجوز تعمد تغيير صورة المتن مطلقا ، ولا الاختصار منه ولا إبدال اللفظ المرادف باللفظ المرادف له إلا لعالم بمدلولات الألفاظ وما يحيل المعاني ، وإذا كان المختصر عالما يجوز له ذلك لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يقيه منه بحيث لا تختلف الدلالة ولا يحتل البيان حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبيرين .

أو يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص ماله تعلق كترك الاستثناء .

ورواية الحديث بالمعنى تجوز ، والأولى استحضار الحديث لمن يحفظه للخروج من الخلاف^٢ . والله أعلم .

^١ . تدريب الراوي (١٧٣/٢) .

^٢ . تدريب الراوي (٩٧/٢) ، فتح المغيب (٢٤١/٢) ، وانظر دليل أرباب الفلاح ص (١٤٧) للحكمي .

المبهم

٤٧- والمُبْهَمُ الَّذِي بَمَثْنٍ أَوْ سَنَدٍ بِتَرْكِ تَعْيِينِ لِمَذْكَورٍ وَرَدَّ

المبهم لغة : اسم مفعول من الإبهام ضد الإيضاح .

وإصطلاحاً : هو الحديث الذي في متنه أو سنده شخص لم يسم بل أخفي ، وسواء كان امرأة أو رجلاً . وهو ما أشار إليه الناظم .

مثاله في المتن : حديث عائشة أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من

الحيض : " قال : خذي فرصة من مسك فتطهري بها .. الحديث "¹

فهذه المرأة اسمها أسماء بنت شكل على الصحيح لثبوت ذلك في بعض طرق

الحديث في مسلم ، والفرصة بكسر الفاء قطعة من صوف وغيره ² .

مثاله في السند : ما رواه أبو داود من طريق حجاج بن فرافصة عن رجل عن

أبي سلمة عن أبي هريرة " المؤمن غرّ كريم "³ . فهذا الرجل الذي ورد ذكره

في السند قيل إنه يحيى بن أبي كثير ، فقد روى الحديث أبو داود و الترمذي من

حديث بشير بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

ويستدل على اسم المبهم من طريق أخرى كما مثلنا أو بتنصيب من الأئمة

المطلعين .

حكم المبهم :

أنه لا يقبل ما لم يسم ، لأن شرط الصحيح عدالة الراوي ، ومن أهم لا

تعرف عينه فكيف عدالته .

¹ . صحيح مسلم (٣٣٢-٦١) .

² . القاموس المحيط (٨٠٧) .

³ . رواه البيهقي في الكبرى بذكر يحيى بن أبي كثير (٣٢٨/١٠) برقم (٢٠٨٠٩) وأشار إلى الطريق المبهم . وانظره في السلسلة

الصحيحة برقم (٩٣٥) .

الخاتمة

- ٤٨- وَقَدْ تَنَاهَتْ طُرْفَةٌ مِنَ الطُّرْفِ
 آخِذَةٌ مِنَ الْمُهِمِّ بِطَرْفِ
 ٤٩- مَخْتُومَةٌ بِحَمْدِ مَنْ سَنَاهَا
 سَيِّئَةٌ يَجْلُو الدُّجَى سَنَاهَا
 ٥٠- مَخْتُومَةُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
 عَلَى الَّذِي اصْطَفَيْ لِلْخِيَامِ

يقول الناظم :

(وقد تناهت) أي انتهت هذه المنظومة وهي (طرفة) مع كونها (من الطرف) أيضاً (آخذة من المهم) أي المصطلح (بطرف) لا بأس به (مختومة بحمد من سناها) أي يسرها وهو الله تعالى المستحق للحمد (سنية) أي رقيقة (يجلو) أي يوضح من جلى الشيء أوضحه (الدجى) ظلمة الليل (سناها) ضوءها فاعل يجلو وبعد ذا (مختومة بالصلاة والسلام) كما بدأت بما (على الذي اصطفي للخيام) أي ختام الرسل محمد ﷺ .
 الرجاء ممن اطلع على هذا الشرح أن يصلحه ممن له أهلية ذلك . والله من وراء القصد لا رب غيره .

انتهت كتابة هذا الشرح الوجيز على المنظومة المباركة الموسوم بتعليق التحف على طرفة الطرف لمؤلفه الشيخ أحمد بن سيدي محمد بن محمد فال بن مود الحكيم الشنقيطي .
 وانتهى من نقله وضبطه وتذييه والتعليق عليه أبو العالية المحسني على فترات متقطعة^١ وفقنا الله للعلم النافع والعمل الصالح . صفر ١٤١٧هـ

والحمد لله على الدوام على الهدى والرشد والتمام

١ . وقد أضفت بعض أنواع الحديث نظماً مما لم يذكره الناظم ولا الشارح ومنها المعنعن وقد سبق قول فيه :

وما روى الراوي بن أو قالاً معنعن فلفظهم المقالا .

ومنها المديح وهو رواية القرينين كل منهما عن الآخر وأشرت إليه بقولي :

رواية الأقران بالتبادل مدحاً يدعى بلا تجادل

ومنها المقلوب وهو إبدال راو براو آخر أو أخذ إسناد متن وجعله على متن آخر فالقلب يكون في السند والمتن لذلك قلت :

والقلب بالمفعول للإبدال في المتن والإسناد قيد تالي .

ومنها السابق واللاحق ، وهو اشتراك اثنين منقدم ومتأخر موتاً عن شيخ واحد مع التباعد بين وفاتيهما ، وقلت فيه :

والسابق اللاحق عن شيخ زكن رواية اثنين مع البعد تكن . والله أعلم بالصلاة والسلام على الرسول الأكرم .

الصفحة	الموضوع
١	- مقدمة المحقق
٤	- ترجمة الناظم
٦	- نص المنظومة
٩	- الشرح و فيه :
٩	- مقدمة النظم في خمسة أبيات
١٣	- المتن و السند
١٥	- النوع الأول : الصحيح
١٨	- النوع الثاني : الحسن
٢٠	- النوع الثالث : الضعيف
٢٢	- النوع الرابع : المتواتر
٢٥	- الكلام في الأحاد إجمالاً
٢٦	- النوع الخامس : المشهور
٢٨	- النوع السادس : العزيز
٣١	- النوع السابع : الغريب
٣٣	- النوع الثامن : المرفوع
٣٦	- النوع التاسع : المسند
٣٨	- النوع العاشر : المتصل أو الموصول
٣٩	- النوع الحادي عشر : الموقوف
٤١	- النوع الثاني عشر : المقطوع
٤٢	- النوع الثالث عشر و الرابع عشر : العالي و النازل
٤٤	- النوع الخامس عشر : للسلسل
٤٦	- النوع السادس عشر : المهمل
٤٧	- النوع السابع عشر : المعلق
٤٨	- النوع الثامن عشر : المرسل
٥٠	- النوع التاسع عشر : المنقطع
٥٢	- النوع العشرون : المعضل
٥٤	- النوع الحادي والعشرون والثاني والعشرون : التديس والإرسال الخفي
٥٧	- النوع الثالث والعشرون : المزيد في متصل الأسانيد
٥٩	- النوع الرابع والخامس والسادس والعشرون : زيادة الثقة والشاذ والحفوظ
٦١	- النوع السابع والعشرون : المتابعة
٦٣	- النوع الثامن والعشرون : الشاهد
٦٥	- الكلام في الاعتبار

الصفحة	الموضوع
٦٦	- النوع التاسع والعشرون : الموضوع
٦٩	- النوع الثلاثون : المتروك
٧٠	- النوع الحادي والثاني والثلاثون : المنكر والمعروف
٧١	- النوع الثالث والثلاثون : المعلن
٧٤	- النوع الرابع والثلاثون : المضطرب
٧٦	- النوع الخامس والثلاثون : المدرج
٧٨	- النوع السادس والثلاثون : المحكم
٧٨	- النوع السابع والثلاثون : مختلف الحديث
٨٠	- النوع الثامن والثلاثون : الناسخ والمنسوخ
٨١	- النوع التاسع والثلاثون : غريب الحديث
٨٣	- النوع الأربعون : المشكل
٨٣	- النوع الحادي و الثاني والأربعون : المصحف والحرف
٨٥	- النوع الثالث والأربعون : المبهم
٨٦	- الخاتمة في ثلاثة أبيات
٨٧	- فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

تَعْلِيْقُ التَّحْفِ

عَلَى مَنْطُومَةِ طَرْفَةِ الْقَلْفِ
فِي مَضْطَامٍ مَنِّ مَسَافَةٍ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com